مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9579

الاثنين، 18 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة كاميكاوا/السيدة شينو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيدة الغالي
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيدة دلوفو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، وكذلك بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في القاعة اليوم. يؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيدة غوخار موخاتزانوفا، مديرة برنامج المنظمات الدولية وعدم الانتشار، مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر حكومة اليابان على عقد المجلس حول المسألة الحيوية المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

تعرف اليابان أكثر من أي بلد على وجه الأرض التكلفة الوحشية للمذابح النووية. ولكن بعد مرور ما يقرب من ثمانية عقود على حرق هيروشيما وناغازاكي، لا تزال الأسلحة النووية تمثل خطراً واضحاً وقائماً على السلام والأمن العالميين.

عندما أطلقتُ خطة نزع السلاح في عام 2018، حذرتُ من أنه:

”عندما يسعى كل بلد إلى تحقيق أمنه الخاص دون اعتبار للآخرين، فإننا نخلق انعدام الأمن العالمي الذي يهددنا جميعاً“.

واليوم، نجتمع في وقت أدت فيه التوترات الجيوسياسية وانعدام الثقة إلى تصعيد خطر الحرب النووية إلى أعلى مستوياته منذ عقود. إن ساعة يوم القيامة تدق بصوت عال بما فيه الكفاية ليسمعها الجميع – من الأكاديميين وجماعات المجتمع المدني وهم يطالبون بوضع حد للجنون النووي؛ إلى البابا فرانسيس الذي يصف امتلاك الأسلحة النووية بأنه غير أخلاقي؛ إلى الشباب في جميع أنحاء العالم القلقين على مستقبلهم والمطالبين بالتغيير؛ إلى الهيباكوشا، الناجين الشجعان من هيروشيما وناغازاكي، الذين هم من بين أعظم الأمثلة الحية على قول الحقيقة للسلطة، وإيصال رسالة السلام الخالدة؛ إلى هوليوود، حيث صوَّر فيلم ”أوبنهايمر“ الواقع القاسي للقيامة النووية بصورة تنبض بالحياة للملايين حول العالم.

لا يمكن للبشرية البقاء على قيد الحياة في جزء لاحق من أوبنهايمر. صوتاً بعد صوت، وإنذاراً بعد إنذار، وناجياً بعد ناج، تنطلق الدعوات إلى العالم للعودة من حافة الهاوية. وما هو الجواب؟ غابت الدول الحائزة للأسلحة النووية عن طاولة الحوار. إن الاستثمارات في أدوات الحرب تفوق الاستثمارات في أدوات السلام. فميزانيات الأسلحة آخذة في النمو، في حين أن ميزانيات الدبلوماسية والتنمية آخذة في التقلص. وقد كشفت التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وميادين الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، عن مواطن ضعف جديدة وخلقت مخاطر جديدة. وتضخ البلدان الموارد في التكنولوجيات النووية الجديدة الفتاكة وتنشر التهديد إلى ميادين جديدة.

وقد أثارت بعض التصريحات احتمال فتح أبوب الجحيم النووي – وهي تهديدات تستوجب إدانتنا جميعا لها بوضوح وقوة.

إن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة تدميرا التي تم اختراعها على الإطلاق، فهي قادرة على القضاء على كل أشكال الحياة على وجه الأرض. واليوم، فإن قوة ومدى تلك الأسلحة يتعاظمان، وكذلك قدرتها على التخفي. وإطلاقها غير المقصود ليس سوى خطأ واحد أو سوء تقدير واحد أو تصرف طائش واحد. ولكن في نهاية المطاف، ستدفع البشرية جمعاء الثمن. يجب ألا تُشن حرب نووية أبدا لأن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها أبدا.

ولا يوجد سوى طريق واحد، طريق واحد، من شأنه أن يدحر هذا الشبح العبثي والانتحاري نهائيا: إننا بحاجة إلى نزع السلاح الآن. والواقع أن القضاء على الأسلحة النووية هو أول إجراء تدعو إليه الخطة الجديدة المقترحة للسلام، وهي مسعانا لتعزيز أدوات الوقاية ونزع السلاح. إننا بحاجة إلى أن تقود الدول الحائزة للأسلحة النووية الركب في ستة مجالات.

أولا، نحن بحاجة إلى الحوار. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية العودة إلى العمل معا لوضع تدابير لضمان الشفافية وبناء الثقة بغية منع أي استخدام لسلاح نووي. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير تعالج الصلة بين الأسلحة النووية والتكنولوجيات والمجالات الجديدة.

ثانياً، لا بد أن يتوقف التلويح باستخدام السلاح النووي. فالتهديدات باستخدام الأسلحة النووية بأي صفة غير مقبولة.

ثالثا، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد التأكيد على الوقف الاختياري للتجارب النووية. ويعني ذلك التعهد بتجنب اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يجب أن يكون دخولها حيز النفاذ من الأولويات.

رابعا، يجب أن تتحوّل الالتزامات بنزع السلاح إلى أفعال. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعيد تأكيد التزامها بتلك المعاهدة وبالالتزامات التي قطعتها على نفسها بوصفها دولا أطرافا، وينبغي أن تتعهد بمساءلة بعضها بعضا عن تلك الالتزامات.

خامسا، نحن بحاجة إلى اتفاق مشترك يقوم على عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفق على وجه الاستعجال على ألا يكون أي منها البادئ باستخدام الأسلحة النووية. وفي الحقيقة، يجب ألا يستخدمها أحدٌ في أي ظرف من الظروف.

سادساً، إننا بحاجة إلى إجراء تخفيضات في عدد الأسلحة النووية. ويجب أن يقود تلك التخفيضات حائزو أكبر الترسانات النووية – الولايات المتحدة والاتحاد الروسي – اللذان يجب عليهما إيجاد سبيل للعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والتوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة تخلف تلك المعاهدة.

(تكلم بالفرنسية)

وتمتد المسؤولية عن العمل لتشمل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أيضا. وإنني أحثها على أن تسهم، إلى جانب الوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار، في الجهود الرامية إلى كفالة أن يكون نزع السلاح النووي قابلا للتحقق ولا رجعة فيه. ساعدونا على مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ساعدونا على تعزيز الهيكل العالمي لنزع السلاح، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وادعموا أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودنا الرامية إلى بث حياة جديدة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أصبح مؤتمر نزع السلاح، في السنوات الأخيرة، مرادفا للمأزق الدبلوماسي وأساليب العمل التي عفا عليها الزمن – وهذا تطور مخزٍ. وعندما خاطبتُ المؤتمر في الشهر الماضي، دعوتُ إلى إنشاء عملية حكومية دولية جديدة، في إطار الجمعية العامة، بغية إصلاح آلية نزع السلاح، بما في ذلك المؤتمر. ويحدونا الأمل أن يؤدي ذلك في النهاية إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي يُعقد في أيلول/سبتمبر والاتفاق الذي سينبثق عنه للمجتمع الدولي فرصة مهمة للاحتشاد حول إصلاحات ملموسة للهيكل العالمي لنزع السلاح والهيئات والمؤسسات التي تدعمه.

إن أمام المجلس فرصة لتحديد معالم حاسمة في جميع تلك المجالات – لتجاوز الانقسامات الراهنة والإعلان بوضوح أن التعايش مع التهديد الوجودي المتمثل في الأسلحة النووية أمر غير مقبول والاتفاق على أنه لا يمكن القضاء على احتمال حدوث محرقة نووية وتمهيد الطريق لإيجاد عالم خال من أدوات الإبادة هذه إلا بالعمل معا. لقد حان الوقت لذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فلويد.

السيد فلويد (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري أن أتواصل مرة أخرى مع مجلس الأمن في هذه القاعة، حيث تجري مداولات بشأن أكثر قضايا العالم صعوبةً.

في 27 أيلول/سبتمبر 2021، خاطبتُ المجلس برئاسة أيرلندا، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر S/PV.8865). وأعود اليوم لأحيط المجلس علما بعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ ذلك الحين وأنا أدرك تماما أن السياق الجيوسياسي الذي يسوده عدم اليقين اليوم أكثر تعقيدا.

إن مناقشة قضايا السياسة العامة التي تثيرها أسلحة الدمار الشامل أمر، ولكن الذهاب إلى اليابان وزيارة هيروشيما أمر مختلف تماما – أن يرى المرء بنفسه أحد المكانين على وجه الأرض اللذين ألقيت عليهما قنبلة نووية في الحرب. كنتُ هناك في آب/أغسطس 2023. ولكن عودة بالزمن إلى الوراء في صباح صيفي هادئ، في 6 آب/أغسطس 1945، كان صبي صغير عمره ثلاث سنوات يركب دراجته ثلاثية العجلات. وانفجرت قنبلة نووية على ارتفاع 600 متر فوق هيروشيما، مُسبِّبةً أكبر عملية إبادة شبه آنية للأرواح البشرية على وجه الأرض. وعند زيارة المتحف التذكاري للسلام الآن، يرى المرء صورا للمتضررين وأشياء عُثِر عليها بعد ذلك، أشياء لا يمكن للمرء أن ينساها – تلك الدراجة الصغيرة ثلاثية العجلات المتفحمة، التي عُثِر عليها على بعد كيلومتر واحد من مركز الانفجار.

وبين عامي 1945 و 1996، عندما فُتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أجريت أكثر من 000 2 تجربة نووية، معظمها لقنابل أكبر بكثير من القنبلة التي دمَّرت هيروشيما. وكانت قوة انفجار تلك القنبلة تعادل 000 15 طن من مادة تي.إن.تي شديدة التفجير. لكن أكبر قنبلة تم اختبارها على الإطلاق – تخيَّلوا مكعبا من مادة تي.إن.تي، يزن 50 مليون طن ويبلغ عرضه 300 متر وعمقه 300 متر وارتفاعه 300 متر، أي ما يقرب من ارتفاع مبنى كرايسلر – كانت تحتوي على 50 مليون طن من مادة تي.إن.تي، كل هذه القوة التدميرية.

قبل عام 1996، أُجريت 000 2 تجربة. ومنذ عام 1996 وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أُجري أقل من 12 تجربة. فما الذي تغيَّر إذن؟ قرر العالم أن الكيل قد طفح. لقد أُبرمت المعاهدة في عام 1996 – وهي تحول نحو الأفضل. لكن ما سبب هذا النجاح؟ أولاً وقبل كل شيء، كان ذلك النجاح لأن المعاهدة منصفة وشفافة. وتنص المعاهدة على إنشاء شبكة عالمية من 337 مرفقا للرصد. وترصد تلك المرافق أي انفجار كبير في أي مكان على الأرض على الفور تقريبا. وتراقب النشاط الزلزالي والموجات الصوتية في المحيطات والموجات الصوتية في الغلاف الجوي والجزيئات المشعة في الهواء. وتتدفق بياناتها إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا على مدار الساعة. وهذه البيانات ليست سرا. إنها متاحة لجميع الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن الحاليين. والشبكة تنمو. ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس، اعتمدنا أربع محطات أخرى. وبذلك يصل العدد الإجمالي للمرافق إلى 306. وجرى الانتهاء من شبكتين وطنيتين رئيسيتين. فقد أنشأت الأرجنتين والاتحاد الروسي الآن جميع المرافق اللازمة داخل إقليميهما، بما في ذلك إقامة محطات في بعض أكثر البيئات قسوة في العالم. إننا نقترب من هدفنا. لكن ليس هذا كل شيء. فمنذ إحاطتي الأخيرة للمجلس، أُطلقت "مبادرة مراكز البيانات الوطنية للجميع" التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتلقينا استجابة ممتازة. ونعمل مع المزيد والمزيد من الدول لمساعدتها في إنشاء مراكز البيانات الوطنية الخاصة بها حتى تتمكن من الوصول إلى جميع بيانات المنظمة.

من الواضح أن هذه المعاهدة العادلة والشفافة هي قصة نجاح يمكن للجميع فهمها. وهذا هو السبب في أن الدعم للمعاهدة ينمو باطراد. ففي عام 2021، أخبرت المجلس بأن 185 دولة وقعت على المعاهدة. وقد وقعت الآن 187 دولة على المعاهدة. وفي عام 2021،

أخبرت المجلس بأن 170 دولة صدقت على المعاهدة. وحتى اليوم، صدقت عليها 178 دولة. نعم، كانت حالة واحدة بارزة لإلغاء التصديق في العام الماضي – خطوة واحدة إلى الوراء، ولكن تسع خطوات إلى الأمام. الاتجاه واضح وقوي. والواقع أن بلدا آخر صدق يوم الأربعاء الماضي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، معلنا بفخر التزامه بإيجاد عالم خال من التجارب النووية. وهذا التصديق الجديد، من بابوا غينيا الجديدة، يستحق الاحتفال. وأشكر حكومة بابوا غينيا الجديدة على إسهامها القيم في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وهو يحافظ على الزخم نحو إضفاء الطابع العالمي.

لقد تغير شيء آخر منذ عام 2021. هناك شعور بعدم الارتياح وعدم اليقين بسبب الحروب والنزاعات الجديدة. وعادت الأسلحة النووية إلى الوعي الجمعي، ليس بفضل فيلم أوبنهايمر الحائز على جائزة الأوسكار فحسب. فهناك مخاوف من أن إحدى الدول تكدس كميات مثيرة للقلق من اليورانيوم العالي التخصيب وثمة تقارير عن تزايد النشاط في مواقع سابقة للتجارب النووية في عدد من الدول وأحاديث عن أن بعض الدول ربما تفكر في استخدام الأسلحة النووية.

وفي أوقات عدم اليقين، فإن أفضل استجابة هي توفير المزيد من اليقين. إن نظام التحقق الخاص بنا يكشف أي انفجار نووي في أي مكان على الأرض وفي أي وقت. ومع ذلك، تتوخى المعاهدة المزيد من أدوات التحقق لزيادة تعزيز الشفافية وتوفير ذلك اليقين ولبناء الثقة وتبديد أي شك أو ادعاء بشأن قيام دولة ما بإجراء تجارب سرية حتى تتوفر الحقائق لصانعي القرار في العالم، مثل أعضاء المجلس.

وتحدد المعاهدة أربع أدوات للتحقق: أولا، نظام الرصد الدولي، الذي اكتمل الآن بنسبة 90 في المائة؛ وثانيا، التشاور والتوضيح؛ وثالثا، تدابير بناء الثقة؛ ورابعا، وهو الأهم، التفتيش الموقعي. وتلك الأداة الأخيرة، التفتيش الموقعي، هي الأداة العملية الحاسمة للمعاهدة لاستكمال نظام الرصد الدولي. وهي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ما إذا كان انفجار ما تفجيرا نوويا أم لا، مما يوفر اليقين من خلال الشفافية. ولكن إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، لا يمكننا الحصول على هذا اليقين من خلال الشفافية.

لقد تغيرت أشياء كثيرة منذ أن كنت هنا آخر مرة في عام 2021، ولكن شيئا واحدا لم يتغير: أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ماذا لو اتفقنا هنا اليوم على أن العالم بحاجة إلى مزيد من اليقين والثقة حتى لا نرى مرة أخرى دمارا عشوائيا بسبب سلاح نووي؟ ماذا لو طالبنا جميعا بدخول المعاهدة حيز النفاذ؟ ماذا لو توفرت القيادة السياسية المشتركة لتحقيق ذلك؟ إن ذلك سيكون عالما يتمتع بقدر أكبر من الأمن، وربما بقدر أكبر من السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فلويد على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيدة موخاتزانوفا.

السيدة موخاتزانوفا (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم حقا أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بشأن واحدة من أهم وأخطر المسائل التي تواجه البشرية. وأشكر حكومة اليابان ووزير الخارجية كاميكاوا على دعوتهما وعلى إشراك ممثل للمجتمع المدني في هذه الجلسة.

من النادر أن يكون هناك متكلم من منظمة غير حكومية في جلسة كهذه لأن المحافل المتعلقة بالأسلحة النووية غير مضيافة تقليديا للمداخلات الرسمية غير الحكومية. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن إشراك مختلف أصحاب المصلحة ووجهات النظر في هذه المناقشات يوفر فهما أعمق وأكثر شمولا لمشكلة الأسلحة النووية ويحسن قدرتنا الجماعية على بلورة حلول أفضل. كما أن تحسين التنوع الجنساني، على وجه الخصوص، يتماشى مع التزامات الدول الأعضاء بموجب القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإلى جانب تحسن الأرقام فيما يتعلق بمشاركة المرأة، يمكن أن يساعد تطبيق المنظور الجنساني والمنظورات النسوية في كسر المفاهيم التقليدية للقوة والأمن المرتبطة بالأسلحة النووية وفي تعزيز نهج أكثر تركيزا على الإنسان. وأحث جميع الدول الأعضاء على أن تيسر بنشاط إشراك الجميع في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يستمع أعضاء المجلس إلى إحاطات بشأن العديد من المسائل الصعبة والبشعة والمفجعة. وهم يسمعون عن الحروب وانتهاكات

حقوق الإنسان والأعمال الإرهابية والإبادة الجماعية والاتجار بالأسلحة وتهديدات الانتشار. ولكن الإحاطة التي لم يتلقاها المجلس ويجب ألا يتلقاها أبدا هي إحاطة بشأن آثار وعواقب استخدام جديد للأسلحة النووية – إحاطة يمكن أن تنبئنا بمقتل عشرات الآلاف أو أكثر في الانفجارات؛ وبمعاناة مئات الآلاف واحتضارهم بسبب التسمم الإشعاعي والحروق وغيرها من الإصابات؛ وبنزوح الملايين وتعرض كثيرين غيرهم لخطر المجاعة بسبب الآثار المتوسطة والطويلة الأجل على المناخ والإنتاج الزراعي وأسواق الأغذية في جميع أنحاء العالم.

ويبدو ذلك السيناريو غير وارد. غير أن خطر استخدام الأسلحة النووية اليوم أعلى مما كان عليه منذ عقود حيث تقوض الخطب والتهديدات المتهورة، لا سيما تلك التي تصدر في سياق نزاع عسكري محتدم، القاعدة المناهضة لهذا الاستخدام – المحرمات النووية. وتتعرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الصك التأسيسي لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، لضغوط هائلة. وتنقسم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي، في حين يبعثتحديث الترسانات، وفي بعض الحالات، زيادتها العددية، برسالة مفادها الاعتماد الطويل الأجل على الأسلحة النووية. وقد رفضت أغلبية الدول الأعضاء الأسلحة النووية بانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومؤخرا بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولكننا نشهد الآن إعادة الالتزام بالأسلحة النووية وزيادة في القيمة المرتبطة بها على نحو يتحدى القاعدة المناهضة للسعي للحصول عليها وحيازتها ويُسهم في ضغوط الانتشار.

وعلاوة على ذلك، فإن الانقسامات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية تبلغ حدا يجعل الجهات الفاعلة التي يشكل تعاونها عنصرا أساسيا لتحقيق نتائج والنهوض بأهداف معاهدة عدم الانتشار لا تتحدث فعليا مع بعضها بعضا. وطوال الحرب الباردة، تمكنت الدولتان العظميان المتعارضتان من الاتفاق على أهمية عدم الانتشار والتعاون بشأن تحديد الأسلحة، وعملتا معا لتأمين معاهدة عدم الانتشار. والحال ليس كذلك اليوم، مما يشكل تحديا أساسيا لقدرة الدول الأطراف على الاتفاق على وثيقة ختامية ذات مغزى بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام 2026.

وكثيرا ما تتذرع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالبيئة الأمنية الدولية الصعبة كسبب لعدم المضي قدما في نزع السلاح النووي. الظروف ليست مناسبة، كما يقولون. ومن الإنصاف القول بأن الحالة رهيبة حقا. ومع ذلك، فإن البلدان الخمسة التي تُعرَّف بأنها دول حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار هي أيضا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، الذين يعهد إليهم ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إنها المسؤولية التي أود أن أشدد عليها وأدعو إلى الاضطلاع بها اليوم لأن الأعضاء يملكون القدرة أكثر من أي شخص آخر على ضمان الإبقاء على المحرمات النووية وعدم تلقي المجلس ودوراته المقبلة أبدا إحاطة من النوع الذي ذكرته آنفا.

ولطالما كان الخطر النووي حاضرا في أذهان عدد لا يحصى من الخبراء وواضعي السياسات والدبلوماسيين في السنوات الأخيرة. ولم يكن هناك نقص في المقترحات بشأن الخطوات والتدابير الواجب تنفيذها. ومع ذلك، فإن مناقشة الحد من المخاطر النووية في الاجتماعات المتعلقة بعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار تتعثر في تأطير المناقشات؛ هل هو بديل لنزع السلاح النووي أم عامل تمكيني له؟ هل نتكلم عن المخاطر الاستراتيجية أم أي مخاطر ناجمة عن الأسلحة النووية؟ وعلى الرغم من أهمية هذه الأسئلة، لا يمكن لمؤتمر الاستعراض لعام 2026 أن يناقش لأيام الحجج ذاتها. ولن يكون ذلك مثمرا ولا يسعنا إلا أن نأمل ألا يكون قد فات الأوان.

وينبغي أن يكثف مجلس الأمن جهوده الآن، وتحديدا أعضاؤه الخمسة الدائمون. فلنتذكر كم كان عمل المجلس مشجعا في عام 1995 في الفترة التي سبقت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. بعد ذلك، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 984 (1995) بشأن الضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية.

وقبل انعقاد المؤتمر الاستعراض الحادي عشر، ينبغي أن تصدر الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدات، سواء فرادى أو بشكل جماعي، بتخفيض المخاطر النووية وأن تضفي عليها طابعا رسميا من خلال قرار لمجلس الأمن مماثل للقرار 984 (1995). والأهم من ذلك، ينبغي أن ينص القرار الجديد بوضوح على وجوب عدم استخدام الأسلحة النووية مجددا أبدا تحت أي ظرف من الظروف. كما أحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إدراج الالتزامات التالية: عدم زيادة الترسانات النووية وعدم تصميم أسلحة جديدة وعدم القيام بعمليات نشر جديدة للأسلحة، سواء في الداخل أو في الخارج وعلى الأرض أو في الفضاء الخارجي، وعدم إجراء تجارب نووية وعدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

أدرك أن هذا الأمر سيكون مهمة صعبة حتى في أفضل الأوقات، ناهيك عن الظروف الراهنة. ولكنني، بسبب حجم المخاطر الكبير على وجه التحديد، أدعو المجلس إلى عدم التعامل معه من منطلق تحقيق التوازن والتفاوض، ولكن من منطلق إدراك المسؤولية كدول حائزة للأسلحة النووية وأعضاء دائمين في مجلس الأمن.

وقال كيليان ميرفي عند تسلمه جائزة الأوسكار عن تجسيده دور روبرت أوبنهايمر "إننا جميعا نعيش في عالم أوبنهايمر الآن" وأهدى جائزته لصانعي السلام في كل مكان. ولذلك، أود أن أقول لأعضاء مجلس الأمن، ولا سيما للأعضاء الخمسة الدائمين: كونوا صانعي السلام في عالم يتزايد فيه التهديد النووي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة موخاتزانوفا على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية اليابان.

أشكر الجميع على انضمامهم إلي اليوم. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد روبرت فلويد والسيدة غوخار موخاتزانوفا على أفكارهم الثاقبة.

يجب ألا تتكرر أبدا كارثة هيروشيما وناكازاكي. وتأسيسا على هذا الاعتقاد الراسخ، كانت اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري أثناء الحرب، رائدة على الصعيد العالمي في السعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وكجزء من هذا المسعى، تقدم اليابان منذ عام 1994 قرارات سنوية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي تحظى بتأييد واسع من أعضاء الأمم المتحدة.

واقترح رئيس الوزراء كيشيدا خطة عمل هيروشيما خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عُقد مؤخرا. وعلاوة على ذلك، استضافت اليابان مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في هيروشيما في العام الماضي. وفي هذه المناسبة، عزز قادة مجموعة الدول السبع وأيضا الرئيس الأوكراني وممثلو رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي ومنتدى جزر المحيط الهادئ ومجموعة العشرين فهمهم لحقائق القصف الذري. وقد بعثت زيارتهم إلى هيروشيما رسالة قوية دعما لعالم خال من الأسلحة النووية.

إن البيئة الأمنية الدولية تزداد خطورة. وأصبح المجتمع الدولي أكثر انقساما حول كيفية النهوض بنزع السلاح النووي. ومع ذلك، يجب علينا المضي قدما بجهود واقعية وعملية بشكل مطّرد نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي العام المقبل، سيصدر فريق الشخصيات البارزة الدولي، المنشأ بمبادرة من رئيس الوزراء كيشيدا، توصيات لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام 2026. ولهذا السبب، من المهم والمفيد للغاية عقد هذه الجلسة اليوم في مجلس الأمن في منتصف عام الدورة المكرسة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء.

وأود أن أشدد على المنظورات الأربعة التالية:

يتمثل المنظور الأول في الأهمية الكبيرة للإجراءات الخمسة المحددة في خطة عمل هيروشيما. وتشمل، أولا، اعترافا مشتركا بأهمية مواصلة سجل عدم استخدام الأسلحة النووية، وثانيا، تعزيز الشفافية،

وثالثا، الحفاظ على الاتجاه التنازلي للمخزون النووي العالمي، ورابعا، ضمان عدم الانتشار النووي وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وخامسا، تشجيع زيارة القادة الدوليين وغيرهم هيروشيما وناكازاكي. ويجب أن ننفذ تلك الإجراءات بقدر أكبر من الشعور بإلحاح المسألة.

ثانيا، ستواصل اليابان تعزيز الجهود وقيادتها لتجسيد الإجراءات الخمسة لخطة عمل هيروشيما. وفي سياق اتخاذ خطوة جديدة لتحقيق تلك الغاية، يسرني أن أعلن إنشاء مجموعة أصدقاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي مجموعة عبر إقليمية من الأصدقاء تهدف إلى الحفاظ على الاهتمام السياسي بالمعاهدة وتعزيزه. ولا جدال في أهمية المعاهدة في الحد من التحسين الكمي للأسلحة النووية بحظر إنتاج المواد الانشطارية. وستزيد اليابان من الاهتمام الدولي والسياسي بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن تمكين الشباب أمر أساسي لمستقبلنا. وسننشئ شبكة عالمية للشباب من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بانطلاق صندوق الأمم المتحدة للقادة الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية الذي سيتعرف فيه قادة المستقبل الذين يزورون هيروشيما وناكازاكي بشكل مباشر على حقائق القصف الذري.

وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى التغلب على الانقسام بين الردع و/أو نزع السلاح. وتهدف اليابان، من خلال كرسي اليابان لعالم خال من الأسلحة النووية، إلى تعميق المناقشة الدولية في هذا المجال.

وتشجع اليابان على زيادة التعاون مع المنظمات الدولية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بالغ الأهمية في تعزيز عدم الانتشار النووي الدولي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد زار المدير العام للوكالة، السيد غروسي، اليابان الأسبوع الماضي. وأعادت اليابان تأكيد التزامها بالتعاون مع الوكالة في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤيد اليابان تأييدا تاما مؤتمر القمة الأول للطاقة النووية الذي ستعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الأسبوع.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يتحد، بصوت واحد، ضد أي حركة تتعارض مع عالم خال من الأسلحة النووية. فيمكن للتكديس السريع للقدرات النووية من قبل بلدان معينة أن يشعل شرارة سباق تسلح نووي.

وفي سياق الحالة في أوكرانيا، فإن تهديدات روسيا النووية، ناهيك عن استخدام الأسلحة النووية، غير مقبولة على الإطلاق. وتحث اليابان روسيا على العودة إلى تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة تنفيذا كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب اليابان عن أملها القوي في إجراء حوار يؤدي إلى وضع إطار أوسع لتحديد الأسلحة يغطي نطاقا أوسع من منظومات الأسلحة بإدارة مناسبة.

وقد عززت كوريا الشمالية أنشطتها النووية والصاروخية. فأطلقت قذائف بالستية بالأمس، في انتهاك لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وتهدد تلك الأنشطة التي تقوم بها كوريا الشمالية السلام والاستقرار في المنطقة والمجتمع الدولي. وهي غير مقبولة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، هناك إمكانية لمزيد من الاستفزازات، بما في ذلك إجراء تجربة نووية. وفي ذلك السياق، يكتسي دور اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) وفريق خبرائها أهمية حاسمة، ولا بد من الحفاظ على وظيفتها.

ومع عدم وجود استشراف واضح لحل المسألة النووية الإيرانية، فإن ضبط النفس من جانب البلدان المعنية، بما فيها إيران، أمر ضروري، لا سيما في ضوء التوترات المتصاعدة حاليا في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، تحث اليابان على تنفيذ القرار 1540 (2004) بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول.

لقد أنشأ المجتمع الدولي – خلال الحرب الباردة، وعلى الرغم من بيئة المواجهة في ذلك الوقت – أطرا قانونية لضمان الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي، وبذلك حظر وضع الأسلحة النووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. وحتى الآن، تؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن الفضاء الخارجي يجب أن يظل مجالا خاليا من الأسلحة النووية وأن من مسؤوليتنا المشتركة أن نمتثل امتثالا تاما للأطر القانونية القائمة، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي.

رابعا، تتابع اليابان عن كثب الأثر المحتمل للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وترحب اليابان، في ذلك السياق، بالالتزام بالحفاظ على السيطرة البشرية والمشاركة البشرية الذي قطعته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا خلال المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار. وتدعو اليابان بقوة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى التعهد بنفس الالتزام.

وأشدد أيضا على أهمية منظور المرأة والسلام والأمن. وسنواصل التأكيد على أهمية مراعاة المنظورات الجنسانية خلال عمليات صنع القرار، كما دعت اليابان في قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن نزع السلاح النووي.

وأتطلع إلى إجراء مناقشة حيوية لتبادل الأفكار والمقترحات للتعجيل باتخاذ إجراءات ملموسة في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيدة دلهوفو (موزامبيق) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إعطائي الكلمة. (*تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*)

يسرنا أن نبدأ بياننا بالإشادة باليابان على مبادرتها بتنظيم هذا الحدث الهام الذي يهدف إلى مناقشة موضوع هو حاليا رأس الرمح في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

وأود أن أنقل إلى المجلس تحيات فخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، الحارة.

ونعرب عن عميق امتناننا لرئيسة المجلس وأختي، معالي السيدة يوكو كاميكاوا، وزيرة خارجية اليابان، على توجيه الدعوة إلى موزامبيق للمشاركة في هذا الحدث الوزاري.

ونعرب عن خالص تقديرنا لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، على الرؤية والقيادة والشجاعة التي قاد بها منظمتنا، لا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال السلم والأمن الدوليين.

بالنسبة لموزامبيق، تمثل جدولة هذا الموضوع فرصة ممتازة لمجلس الأمن للتفكير بتعمق في الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية في مجال جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح.

إننا ندرك أننا نمر بحالة دولية مليئة بالتحديات بسبب حالات معقدة، لها تأثير مباشر على هيكل السلم والأمن الدوليين. وحقا، فإن عدم الاستقرار السياسي والعسكري والنزاعات المسلحة والفقر وآثار تغير المناخ في مختلف أنحاء العالم، التي لا تزال تحدث أثرا كبيرا وسلبيا، تشكل تحديا للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية.

وما يزيد الوضع تعقيدا تفتت وإعادة تَشَكُّل الجماعات من غير الدول التي لديها إمكانية وصول إلى تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات، تستخدمها لأغراض إرهابية. ولذلك، يساور موزامبيق قلق بالغ إزاء الاتجاه الخطير إلى اختلاق ونشر الروايات وغيرها من الأعمال التي تولد عدم الثقة، مما قد يؤدي إلى انتكاسات في جدول أعمالنا لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونفهم أن عناصر جدول أعمال محدد وعملي للحد من خطر نشوب النزاعات النووية وسباقات التسلح وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشمل اعتراف جميع الدول الأعضاء بأن الحالة النووية الراهنة التي تولد عدم استقرار وانعدام ثقة وعدم يقين وتنافس تتولد من عدم الاتساق بين الخطاب والممارسة – فنحن نتكلم عن شيء، لكننا نفعل شيئا آخر.

وفي ذلك السياق، تلتزم موزامبيق بالتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندابا. وتمثل تلك الصكوك إظهار دعم قوي للنهج المتعددة الأطراف

لنزع السلاح النووي، وهي ضرورية لتعزيز الأمن العالمي والحد من انتشار الأسلحة النووية وكفالة عالم أكثر أمنا وسلاما. وذلك الالتزام العالمي حاسم للسلم والأمن الدوليين. فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا لتحقيق عالم أكثر أمنا وخاليا من الأسلحة النووية.

وترى موزامبيق أن اعتماد نهج حازم ومتسق بين النوايا المعلنة والإجراءات الملموسة لكل بلد من بلداننا يجب أن يستند إلى اليقين بأن الحرب التي تستخدم فيها الأسلحة النووية ستكون لها عواقب وخيمة على البشرية جمعاء. ويجب أن ندرك أنه إذا حدث ذلك، فسيكون ذلك مجحفاً للغاية لجميع البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم التي تحب السلام وتشجب الأسلحة النووية. وسيكون ذلك مجحفاً بشكل خاص لأفريقيا، إذا أخذنا في الاعتبار أن أيا من البلدان الأفريقية الـ 54 لا يمتلك أسلحة نووية.

وموزامبيق، بوصفها بلدا يؤمن بالمؤسسات الدولية ويقدرها، تؤيد إيجاد عالم لا ينجذب نحو مبدأ الردع النووي. ونحن نؤيد إيجاد عالم يعطي الأولوية والأسبقية لتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ولذلك، فإننا نود أن نغتنم فرصة جلسة مجلس الأمن هذه لنوصي بأن ينظر المؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام 2026، في اعتماد ذلك النهج في بنود جدول أعماله في ضوء المسؤولية السياسية للقادة الحاليين عن بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية للأجيال القادمة. ويستحق أطفالنا والأجيال القادمة أن يعيشوا في عالم يسوده السلام والوئام والوفاق.

وفي ذلك السياق، نود أن نتناول ثلاثة جوانب نعتبرها هامة بوصفها إسهاما منا.

أولا، ينبغي اعتماد نهج متوازن في استخدام التكنولوجيا النووية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وهو نهج يمكن أن يُترجم إلى تنفيذ التشريعات الدولية ذات الصلة وإجراء مشاورات بين الدول.

ثانيًا، هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للاستثمارات في البرامج النووية المخصصة للأغراض السلمية، مع التركيز على التحول في مجال الطاقة والطب البشري. وعلى وجه الخصوص، نقترح وضع اتفاق عالمي في شكل حاضنة يتم من خلالها تبادل المعارف النووية والتكنولوجيا ذات الصلة بتقدم البشرية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا، ندرك ونقدر جهود هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) والوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونأمل أن تمارس هذه الجهات ولاياتها بنزاهة. ويمكن أن يساهم تقديم الدعم للتدريب والمساعدة التقنية في بناء القدرات المؤسسية للبلدان الأكثر عرضة للنزاعات.

وتؤكد موزامبيق من جديد التزامها بمواصلة التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز نزع السلاح النووي، وكذلك الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل السلام المستدام لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن شهر آذار/مارس هو شهر مخصص للمرأة، نود أن نذكر أعضاء المجلس بأننا في آذار/مارس 2023، خلال رئاسة موزامبيق للمجلس، أثنينا بحرارة على دور المرأة في بناء السلام وتوطيده، بما في ذلك في منع نشوب النزاعات وحلها. ونعتقد أن خطة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يمكن أن تكون فعالة أيضاً إذا واصلنا الاعتماد على المشاركة الفعالة للمرأة، بما في ذلك توليها دوراً قيادياً في هذا الشأن. ومن شأن إشراك المرأة بشكل أكبر وأفضل في التصدي للتحديات والقضايا الملحة اليوم، مثل نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، أن يسهم في بناء وصون السلام والتنمية الدولية. ومن الضروري الاعتراف بدور المرأة وتقدير هذا الدور في السعي نحو إيجاد عالم أكثر سلامًا.

في الختام، أود أن أعبر عن قناعتنا الراسخة بأننا نستطيع، معًا ومع قيام كل واحد منا بدوره، إيجاد عالم يمكن للبشرية أن تعيش فيه في سلام وأمن ووئام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدتي الرئيسة، هنا في المجلس اليوم، واسمحوا لي أن أشكر اليابان على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر الأمين العام على بيانه وأود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما وتوصياتهما.

قبل حوالي 60 عامًا، زار الرئيس جون كينيدي الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، وكان في الحرم الجامعي لإلقاء خطاب في حفل التخرج بعنوان "استراتيجية السلام". ولم يكتف بتحديد خطة للحد من الأسلحة النووية في خطابه، بل رسم أيضًا طريقًا يبعث على الأمل نحو تحقيق السلام العالمي على الرغم من تصاعد التسلح النووي. وفي النهاية، قال،

"الرابط الأساسي المشترك بيننا هو أننا جميعًا نسكن هذا الكوكب الصغير. ونحن جميعا نتنفس نفس الهواء. ونحن جميعاً نحرص على مستقبل أطفالنا. ونحن جميعنا فانون."

واليوم، وبعد ستة عقود من خطاب كينيدي التاريخي، وبعد مرور خمسة عقود ونصف على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، لا تزال هذه الروابط قائمة – وكذلك التزام الولايات المتحدة بتعزيز ودعم نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وفي صميمه معاهدة عدم الانتشار.

ومع ذلك، فإن الإطار العالمي الذي كبح التسلح النووي لسنوات يتعرض لضغوط متزايدة. فإيران تواصل توسيع أجزاء من برنامجها النووي دون أي مبرر مدني ذي مصداقية، ولم تتعاون منذ أكثر من خمس سنوات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ أن شنت غزوها الواسع النطاق لأوكرانيا، لجأت روسيا بشكل غير مسؤول إلى خطاب نووي خطير وتخلت عن العديد من التزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، تبني الصين وتنوع مخزونها من الأسلحة النووية بشكل سريع وغير شفاف، ولا تزال روسيا والصين غير راغبتين في الدخول في مناقشات جوهرية حول تحديد الأسلحة أو الحد من المخاطر. والأدهى من ذلك أن البلدين يدافعان عن ناشري الأسلحة الخطرين، بل ويمكّنان لهم.

ويقودني ذلك إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تواصل تطويرها غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وفي نهاية هذا الأسبوع تحديدا – كما سمع أعضاء المجلس في الواقع – شهدنا عدة عمليات إطلاق للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاختبار أنظمة إيصال للأسلحة النووية.

ونحث الجميع في المجلس على دعم فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بتمديد ولايته في وقت لاحق من هذا الأسبوع. إن إسكات الخبراء المستقلين والموضوعيين لن يغير من حقيقة الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن يؤدي ذلك إلا إلى جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لنا للتصدي لهذا التهديد.

ولا يقتصر الأمر على فرادى الجهات الفاعلة التي تشكل ضغطًا على النظام العالمي لعدم الانتشار. فنظامنا الحالي يواجه اليوم تحديات جديدة ومتطورة، مثل الذكاء الاصطناعي الذي يمكن اختراقه أو تعطله أو إساءة تفسير أو استخدامه لتقديم معلومات مغلوطة. ويحدوني الأمل في أن نتمكن اليوم من تقييم التحديات التي تفرضها تلك التكنولوجيات الجديدة، والأهم من ذلك، أن نلتزم بالتصدي لها. ومن أجل القيام بذلك، فمن الأهمية بمكان أن يؤكد كل عضو من أعضاء المجلس من جديد التزامه بالهدف الذي أعتقد أننا جميعاً نريد أن نراه: عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأمن غير منقوص للجميع.

فكيف نصل إلى هناك؟ على المستوى الأساسي، يجب أن نمتثل للالتزامات القائمة بتحديد الأسلحة النووية وأن نعمل بشكل بنّاء بشأن التزامات جديدة محتملة. والولايات المتحدة على استعداد للدخول في مناقشات ثنائية بشأن تحديد الأسلحة مع روسيا والصين في الحال من دون شروط مسبقة. وكل ما عليهما فعله هو الموافقة والجلوس إلى الطاولة بحسن نية. كما يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحافظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية التفجيرية وأن تدعم قدرات الرصد التي حددها السيد فلويد اليوم. إضافة إلى ذلك، للحيلولة

دون حدوث سباق تسلح محتمل، يتعين علينا وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وأن نواصل المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

واليوم، نعلن رسميا انضمامنا إلى تحالف اليابان لأصدقاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي مجموعة مكرسة لاعتماد هذه المعاهدة.

وعلينا أن نبذل مزيدا من الجهود لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتوخى الشفافية في برامجها وأن تعمل مع بعضها البعض للحد من خطر نشوب نزاع نووي. وقد وضعت الولايات المتحدة نموذجا لهذه الشفافية وهذا التعاون وستواصل الضغط من أجل كليهما. ويجب أن نمكن جميع من لديهم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا فيما يجلب الخير والتقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة، بما في ذلك النساء، اللائي كثيرا ما يستبعدن من الحوار بشأن عدم الانتشار. ويجب علينا أن نحاسب الجهات التي يحتمل ضلوعها في الانتشار وأن ننفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا، بطرق منها دعم الهيئات الفرعية مثل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. ويجب علينا تحديد وتنفيذ تدابير فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة، مثل التدابير المبينة في الإعلان السياسي الذي اقترحته الولايات المتحدة بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي، والذي شاركت بالفعل في تقديمه أكثر من 50 دولة.

ثم هناك مسألة الفضاء الخارجي ومعاهدة الفضاء الخارجي التي تحكمه. وأود أن أقول بكل وضوح إن وضع أي أسلحة نووية في مدار حول الأرض سيكون خطوة غير مسبوقة وخطيرة وغير مقبولة. ويجب على الدول الأطراف أن تتعهد بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي. ويجب أن نحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافا فيها على الانضمام إليها من دون تأخير.

ويمكنني اليوم أن أعلن أن الولايات المتحدة، بالاشتراك مع اليابان، قدمت مشروع قرار، يؤكد من جديد الالتزامات الأساسية التي تقع على عاتق الأطراف بموجب هذه المعاهدة، ويدعو الدول الأعضاء كذلك إلى عدم استحداث أي أسلحة نووية أو أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل المصممة خصيصا لوضعها في مدار حول الأرض. ونتطلع إلى العمل مع المجلس للتوصل إلى توافق في الآراء على هذا النص.

وخارج المجلس، فإننا مهتمون بالعمل مع الدول الأطراف في معاهدة الفضاء الخارجي لاستكشاف سبل زيادة الثقة امتثالا للمادة الرابعة. وبدأت الولايات المتحدة بالفعل النظر في نهج للمساعدة في ضمان ألا تتمكن البلدان من نشر أسلحة نووية في مدار دون أن يكتشف أمرها. ونعتزم العمل مع الدول الأطراف الأخرى مع تطور أفكارنا.

وقبل ستين عاما، واجه العالم خيارا: إما التصعيد نحو حرب نووية وإما التعاون وعدم الانتشار. اليوم، ونحن أمام نفس الخيار، يجب ألا نسمح لخلافاتنا بأن تمنعنا من اتخاذ إجراء بشأن مسألة الأمن الدولي البالغة الأهمية. وعلى حد تعبير الرئيس كينيدي،

”نواصل العمل، واثقين وغير خائفين، لا نحو استراتيجية للإبادة ولكن نحو استراتيجية لتحقيق السلام“.

وستظل الولايات المتحدة قدوة يحتذى بها، بحسن نية ومع جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء في هذا المسعى.

السيدة الغالي (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد روبرت فلويد، والسيدة غوخار موخاتزانوفا على إحاطاتهم القيمة والزاخرة بالمعلومات. وتشيد سيراليون باليابان على دورها القيادي في عقد هذه الجلسة المهمة وتتطلع إلى المشاركة في مناقشات بناءة تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين في عالم خال من الأسلحة النووية.

في البداية، تشير سيراليون إلى أن المجلس قد قبل، في كانون الثاني/يناير 1947، باعتبار ذلك إحدى مهامه الأكثر إلحاحا، إزالة

الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على الصعيد العالمي تمشيا مع قرار الجمعية العامة 41 (د 1-)، مشددا على أن التخفيض العام للأسلحة والقوات المسلحة تدبير مهم لتعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما. ومما يؤسف له أن الأحداث تجاوزت مبادرات مجلس الأمن المبكرة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مما أنهى عمل المجلس الموضوعي بشأن تنظيم التسلح على أساس المادة 26. وتشيد سيراليون بالجمعية العامة، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، لتدخلها واضطلاعها بدور فعال على مر السنين في اعتماد المعاهدات التي تنظم أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2017.

وتؤكد سيراليون من جديد أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأداة رئيسية في الجهود الرامية إلى وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وهي ركيزة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي. لقد كان إبرام المعاهدة نجاحا تاريخيا، وتشعر سيراليون بالتشجيع للتقدم المحرز بشأن الركيزتين الثانية والثالثة للمعاهدة. غير أننا نشعر بالقلق لأن ركيزة نزع السلاح النووي أحرزت تقدما عاما بطيئا جدا ومخيبا للآمال.

وتؤكد سيراليون من جديد أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولوية عليا، وأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار تنفيذا متوازنا. ولئن كنا نشيد بالمجلس، بما في ذلك العديد من البلدان والمنظمات، على الجهود الدؤوبة في اتخاذ مبادرات لمعالجة مسألة عدم الانتشار وأسلحة الدمار الشامل على مر السنين، تأسف سيراليون لأن مستوى انخراط المجلس بشأن نزع السلاح قد انخفض منذ عام 2010، وأن المناقشات بشأن نزع السلاح العام ودوره في صون السلام والأمن الدوليين قليلة. إن هذه الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين تتيح للمجتمع الدولي فرصة مهمة حسنة التوقيت لإعادة تأكيد التزامه بالنهوض بهدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد التطورات الأخيرة في المشهد النووي العالمي الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي للتصدي للمخاطر المتصاعدة المرتبطة بالأسلحة النووية. إن صورة المخاطر النووية المتزايدة قاتمة وتثير قلقا شديدا.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن هناك تحديثا واسع النطاق للترسانات النووية، على نحو ما أفادت تقارير في عام 2023؛ وهناك زيادة في الإنفاق العسكري؛ وأن الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية قد توقف؛ وأن طرفا انسحب من معاهدة ستارت الجديدة لعام 2010، وهي آخر اتفاق متبق لتحديد الأسلحة النووية يضع حدا أقصى للقوات النووية الاستراتيجية للدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية؛ وأن المفاوضات بشأن معاهدة تحل محل معاهدة ستارت الجديدة معلقة. ومن نافلة القول إنه لا يمكن كسب الحرب النووية ولا ينبغي خوضها أبداً. بيد أن امتلاك عدد قليل من الدول الأعضاء لجميع الأسلحة النووية في العالم تقريبا والتي يزيد عددها على 000 12، إلى جانب الخطاب الأخير الذي يهدد باستخدامها، لا يزال مصدر قلق كبير. وعلى الرغم من الالتزام القانوني الطويل الأمد بإزالة الأسلحة النووية، تواصل بعض الدول الأعضاء الاستثمار بشكل كبير في ترساناتها النووية من دون تقديم أي حلول مجدية لنزع السلاح. ونلاحظ أيضا بجزع تصاعد القدرات في مجال القذائف وزيادة إنتاج البلوتونيوم، إلى جانب أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها دول معينة. وعلاوة على ذلك، نلاحظ إخفاق مؤتمرين متتاليين لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والنكسات التي واجهتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2026 خلال دورتها الأولى، وفشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل، مما منعه من بدء مداولات موضوعية. وفي ضوء التوتر المتزايد فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتزايد التصورات بوجود تهديدات نتيجة التطورات الجغرافية السياسية الأخيرة، يتحتم على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات حاسمة للتصدي لتلك التحديات والتخفيف من مخاطر النزاع النووي.

وفي حين أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تدفع بأن البيئة الأمنية، في ظل الظروف السائدة حاليا، غير مواتية لنزع السلاح النووي أو القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن سيراليون، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تؤكد أن نزع السلاح النووي يجب أن يظل الأولوية العليا ويجب أن يبدأ الآن، وذلك لنفس السبب المتمثل في التوترات الأمنية العالمية، والتهديد بالاستخدام، واحتمال سوء التقدير.

إن استمرار حيازة الأسلحة النووية وتأييد الردع النووي يديم عدم الاستقرار وانعدام الأمن لجميع الدول. وبدلا من منع استخدامها، تمكن سياسات الردع النووي الصراع وزادت من خطر استخدام الأسلحة النووية. ويخيم شبح الكارثة النووية على النزاعات الكبرى في مناطق مثل أوكرانيا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

والسبيل الفعال الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو من خلال القضاء التام عليها. وهذا يستلزم رفض نظريات الردع النووي الخطيرة. وتدعو سيراليون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المشاركة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لجعل نزع السلاح النووي حقيقة واقعة والالتزام بشكل لا لبس فيه بنزع السلاح النووي بشفافية وعلى نحو كامل ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وغير تمييزي.

وفي ذلك السياق، ترحب سيراليون بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. ويشجع سيراليون التقدم المطرد الذي أحرزته معاهدة حظر الأسلحة النووية. وحتى الآن، وقعت 93 دولة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، بما فيها سيراليون، وصدقت عليها 70 دولة أو انضمت إليها. وقد طرحت اجتماعات الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، بما في ذلك آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، خطة عمل طموحة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. ويعتقد وفدي أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل صكا مكملا لمعاهدة عدم الانتشار وستنهي المأزق الطويل في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ولذلك، تدعو سيراليون جميع الدول إلى دعم معاهدة حظر الأسلحة النووية والانضمام إليها على سبيل الاستعجال للنهوض بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرب سيراليون عن قلقها إزاء الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مرور 28 عاما على إنشائها، مما يعوق دخولها حيز النفاذ. ونحث الدول الأعضاء التي ألغت تصديقها على الانضمام من جديد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب سيراليون باتخاذ القرار 2310 (2016) وتحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير.

وتوصي سيراليون بأن ينظر مجلس الأمن في إصدار بيان رئاسي أو قرار يحدد تدابير ملموسة لبناء الثقة للحد من خطر الحرب النووية ويحدد استراتيجيات للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويمكن لمنتج من هذا القبيل أن يكون حافزا لتجديد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وتعزيز الأمن العالمي. وعلاوة على ذلك، توصي سيراليون بأن يكلف مجلس الأمن الأمين العام بإعداد تقرير شامل يقدم توصيات قابلة للتنفيذ بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة أن تتعاون بمزيد من الفعالية للتصدي للتحديات المعقدة لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إن تعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي للنهوض بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشدد سيراليون أيضا على أهمية تعزيز المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". تضطلع المرأة بدور حاسم في النهوض بالسلام والأمن، وإدماجها في جهود نزع السلاح أمر أساسي لتحقيق تقدم مستدام في ذلك المجال الحاسم الأهمية.

وفي الختام، تؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين. ونسلم بالأهمية القصوى

للجهود العالمية المتضافرة للتصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة مع جميع الدول الأعضاء للنهوض بجهودنا الجماعية نحو عالم أكثر أمنا وأمانا للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين التنفيذي فلويد والمدير موخاتزانوفا على إحاطاتهم.

على مر تاريخ البشرية، كان لتطور التكنولوجيا التأسيسية اتجاه واحد فقط: فهو ينتشر على نطاق واسع. من العجلات إلى المطابع ومحركات الاحتراق والكهرباء، أصبحت هذه التكنولوجيا أرخص ومتاحة بقدر أكبر. وينطبق هذا الانتشار للتكنولوجيا على الأسلحة أيضا. سواء كانت الأقواس والسهام أو البارود، فإن تقنيات الأسلحة، بمرور الوقت، انتشرت في جميع أنحاء العالم ثم استخدمت.

غير أن هناك تقنية واحدة تخالف الاتجاه، وهي الأسلحة النووية. وقد تمكن المجتمع الدولي، الذي شهد آثارها المميتة والمدمرة في هيروشيما وناغازاكي، من احتواء استخدام الأسلحة النووية وانتشارها. وهذا الإنجاز الهائل ليس إنجازا عرضيا، بل هو نتيجة لجهود متعددة الأطراف غير عادية وجديرة بالثناء بذلها المجتمع الدولي. إن تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي قد أنقذتنا من نهاية العالم النووية.

وتوجت تلك الجهود بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولئن كانت معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، فإن المعايير والمبادرات الرئيسية الأخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، حاسمة الأهمية أيضا لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ولكن من المؤسف أن الحالة الراهنة تشير إلى أن هذا الهيكل الذي تأسس بعد نضال مضن وتحقق بشق الأنفس يواجه الآن تحديا أكثر من أي وقت مضى.

أولا، أصبح التهديد باستخدام الأسلحة النووية مصدر قلق غير مسبوق للمجتمع الدولي. ونسمع خطابا نوويا محفوفا بالمخاطر وغير مسؤول وسط حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا. وجرى الآن نشر الأسلحة النووية التكتيكية الروسية في بيلاروس، وتم سحب التصديق عليها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتم تعليق المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية. وفي جزء آخر من العالم، تفيد التقرير بحشد نووي سريع وغير شفاف تحت ستار التحديث، بينما يتم رفض إجراء حوار حقيقي من أجل نزع السلاح. وقد أدت كل تلك التطورات إلى خفض مستوى الثقة في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح.

ثانياً، إن أفق عدم الانتشار ليس أقل قتامة. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي أبرز الدول التي تنشر الأسلحة النووية في العالم، تواصل انتهاكها الصارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن وتطوير برامجها النووية وبرامج القذائف.

وبينما نناقش عدم الانتشار في القاعة، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استفزازاتها، بما في ذلك إطلاقها لعدة قذائف تسيارية بالأمس، على فرَض أنها تستهدف مناطق مكتظة بالسكان ومنشآت عسكرية رئيسية في بلدي. وتتعهد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق ثلاثة سواتل استطلاع عسكرية أخرى هذا العام باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وتقدم قذائف تسيارية إلى روسيا، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن لدى بيونغ يانغ الآن عتبة منخفضة بشكل ملحوظ لاستخدام الأسلحة النووية. بل إن سياستها النووية العدوانية تسمح بتوجيه ضربات وقائية ضد جمهورية كوريا التي أعلنها كيم جونغ أون دولة أجنبية معادية رئيسية. وينبغي أن نشعر بالقلق إزاء الاستنتاج الذي توصلت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها فقدت استمرارية المعرفة بشأن أجزاء من أنشطة إيران النووية الجارية.

ثالثاً، إن التقدم السريع في التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، قد يضيف إلى التحديات القائمة للنظام العالمي لعدم

الانتشار. إن الذكاء الاصطناعي، باعتباره أقصى عوامل التمكين، له القدرة على إحداث تحوّل في جميع جوانب الشؤون العسكرية. وإذا تخلفت الإدارة اللازمة لضمان الاستخدام المسؤول الذكاء الاصطناعي عن الركب، فسيواجه العالم مزيداً من أوجه الضعف، بما في ذلك الخطر المحتمل المتمثل في الاستخدام العرضي أو غير المصرح به للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، أدخلت ميادين جديدة مثل الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني تعقيدات جديدة. إن نشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي أو أنشطة الفضاء السيبراني غير المشروعة للحصول على التكنولوجيا أو تمويل أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يقوض الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وإزاء تلك الخلفية، ينبغي لمجلس الأمن أن يقف في طليعة التصدي لهذه التحديات المعقدة والهائلة.

أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يفرض معايير عالمية حيوية. ويجب على المجلس، من خلال قراراته ونظم الجزاءات، أن يرد على انتهاكات التزامات عدم الانتشار. وينبغي أن يكفل التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجزاءات الملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء. وكما يقول المبدأ القانوني، فإن الإفلات من العقاب يؤدي دائماً إلى انتهاكات أكبر. وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يستخدم أدواته على أفضل وجه لضمان التنفيذ الكامل لقراراته، بما في ذلك قرارات هيئاته الفرعية، مثل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) وفريق خبرائها.

ثانياً، مثلما أخذ مجلس الأمن زمام المبادرة قبل 20 عاماً للرد على التهديد الناجم عن الصلة بين الجهات الفاعلة من غير الدول وأسلحة الدمار الشامل، بالقرار 1540 (2004)، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماماً أكبر لقيادة حوار ومداولات بشأن الاتجاهات الجديدة والمواضيع الجديدة الحاسمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا سيما فيما يتعلق الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. وستسعى جمهورية كوريا جاهدة إلى بث نفحة جديدة في ذلك الصدد.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن، في قيامه بكل هذا، أن يكون قدوة يحتذى بها. والمجلس مكلّف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وإذا أردنا أن نتمكن من العمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء للاضطلاع بواجباتنا، فينبغي ألا يكون هناك مكان للتقاعس عن العمل أو اتخاذ تدابير متناقضة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُكنّ العضو الدائم والوديع لمعاهدة عدم الانتشار إحساساً خاصاً بالمسؤولية عن عدم زعزعة الهيكل الدولي القائم منذ عقود، بل عن التمسك به. وعلى وجه الخصوص، فإن التعاون العسكري للعضو المذكور مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يتعارض مع قرارات مجلس الأمن نفسه، من شأنه أن يؤدي إلى تآكل سلطة المجلس ذاته وأهميته.

يعطينا فيلم "أوبنهايمر" الكثير للتفكير فيه. إن الاقتباس القائل: "لن يخافوا منه حتى يفهموه، ولن يفهموه حتى يكونوا قد استخدموه" يبعث في الواقع على القشعريرة وهو بعيد النظر. لقد استُخدمت الأسلحة النووية، ونحن نفهمها ونخشاها. فلنتخذ المزيد من الخطوات الحازمة للحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه باسم مجلس الأمن. ولا تزال جمهورية كوريا ثابتة في التزامها بذلك المسعى النبيل.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ معالي السيدة يوكو كاميكاوا، وزيرة خارجية اليابان ورئيسة مجلس الأمن، على قيادتها الممتازة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. وأشكرها على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية للأمم المتحدة.

وأسلط الضوء على الإحاطة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأنوه، مرة أخرى، بإجراءاته الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام العالمي. كما أشكر مقدمي الإحاطات، السيد روبرت فلويد والسيدة غوخار موخانزانوفا، على بيانيهما المقدمين.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مسؤولية أدبية وأخلاقية يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها بتصميم وعمل متضافر. إننا نمر بلحظة حاسمة من التاريخ، حيث يمرّ الاستقرار العالمي والأمن ووجود الأجيال المقبلة بمنعطف حرج، إذ إن من الحقائق

أن الأسلحة النووية، منذ نشأتها، ألقت بظلال الدمار المحتمل على البشرية. وسيكون لاستخدامها عواقب وخيمة وآثار لا رجعة فيها على البيئة والاقتصاد العالمي والحياة نفسها على كوكبنا.

ويتحتم على جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة على ترسانات نووية، أن تلتزم بتخفيض مخزوناتها والقضاء عليها وأن تتخذ تدابير ملموسة لتحقيق تلك الغاية بغية تجنب استخدامها العرضي أو المتعمد، فضلاً عن تعزيز مناخ الثقة والتعاون بين الدول.

تؤكد إكوادور من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأنه يجب على الأطراف المتعاقدة أن تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب المعاهدة. والمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار فرصة لا تقدر بثمن لتحقيق التقدم والالتزامات.

وأدعو إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك يكمّل معاهدة عدم الانتشار. إن الأداء الوظيفي المشترك لتلك الصكوك ضروري لحظر الأسلحة النووية ويُوفر إجراءات عملية وملموسة لتحقيق تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، أؤكد من جديد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأشدد على ضرورة دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وسيواصل بلدي التشجيع على توطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبذلك يُذكّر بأهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي جعلت أمريكا اللاتينية والكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم مكتظ بالسكان.

يجب تعزيز آليات المراقبة والتحقق بغية منع انتشار الأسلحة النووية إلى الدول أو الأطراف الفاعلة من غير الدول. وكان اتخاذ القرار 1540 (2004) بالإجماع في نيسان/أبريل 2004، أي قبل 20 عاماً تقريباً، خطوة هامة وحسنة التوقيت في جهود مجلس الأمن لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، فضلاً عن المواد ذات الصلة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول. وعلى هذا النحو، أصبح القرار 1540 (2004) عنصراً حيوياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية قيادة الجهود العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن وجود سلاح نووي واحد إضافي يزيد من خطر وقوع كارثة عالمية. وعلى هذا النحو، يجب أن يكون المجلس متحداً في التزامه بمنع حدوث ذلك. ويستلزم القيام بذلك اتخاذ قرارات حازمة، والامتثال للمقررات المتخذة بالفعل، وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية، وتوطيد التعاون الدولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما بشأن المسائل التي يبقيها المجلس قيد نظره فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمسألة النووية المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية.

ويُسلِّم وفد بلدي بالإسهام القيِّم للمرأة في صنع القرار والممارسة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي للمجلس أن يواصل العمل لتحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وفعالة في عمليات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ومن المهم الاعتراف بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يتطلبان التزاما طويل الأجل ومثابرة وإرادة سياسية من جانب جميع الدول الأعضاء.

إن مستقبل البشرية يرتهن بالقدرة على التغلب على خلافاتنا والعمل معا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، لأنه لا توجد أيد أمينة للأسلحة النووية، وهو ما لن تمل إكوادور أبدا من تكراره.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة، وأود أن أشكر الأمين العام والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم.

نجتمع في سياق يتسم بإضعاف غير مسبوق لصكوك تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. إن خطاب روسيا غير المسؤول في سياق حربها العدوانية ضد أوكرانيا تذكير بضرورة منع الحرب النووية وسباق التسلح. وتعيد فرنسا التأكيد على التزامها بالبيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في 3 كانون الثاني/يناير 2022 والذي شدَّد على أن الحرب النووية لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبداً. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى

الانضمام إلى البيان. وفرنسا عازمة على العمل لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مع توفير الأمن غير المنقوص للجميع. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصك الأساسي لتحقيق ذلك الغرض.

أولا، لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي إلا من خلال نهج تدريجي وواقعي يستند إلى تدابير ملموسة تأخذ السياق الإستراتيجي في الحسبان. ومن الحيوي مواصلة الجهود اللازمة لتخفيض أكبر مخزونات الترسانات النووية العالمية. ولقد أسهمت فرنسا في تلك الجهود، وخفضت ترسانتها إلى مستوى التقيد الصارم بحد الكفاية اللازم لأمنها. ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اعتماد تدابير فعالة للشفافية فيما يتعلق بقواتها النووية وحجم ترساناتها. وتستنكر فرنسا تعليق روسيا لمعاهدة ستارت الجديدة وتحثها على الرجوع عن ذلك القرار.

وتؤيد فرنسا البدء على الفور في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون. وانضمت فرنسا إلى فريق أصدقاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية للترويج لتلك المعاهدة المقبلة. وأشكر اليابان على تلك المبادرة. ولا تزال فرنسا ملتزمة بالتعجيل ببدء دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. ونعيد التأكيد على التزامنا بمعاهدة المبادئ المُنظِّمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967، والتي تحظر وضع أي أسلحة نووية أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الفضاء. وانتهاك هذه القاعدة قد يُشكِّل عاملا إضافيا لزعزعة الاستقرار. وإننا ندعو جميع الدول لاحترام القانون الدولي والتزاماتها بموجب تلك المعاهدة.

ثانيا، يجب أن نستجيب بحزم لأزمات الانتشار التي تُشكِّل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. إن سعي كوريا الشمالية إلى تنفيذ برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية ينتهك القرارات التي اتخذها المجلس بالإجماع. ويساورنا القلق إزاء تقارير عن شحنات الأسلحة، بما في ذلك القذائف التسيارية، بين روسيا وكوريا الشمالية. وندعو كوريا الشمالية مرة أخرى إلى وقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار والدخول في مناقشات تهدف إلى نزع السلاح النووي على نحوٍ كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

إن تصعيد برنامج إيران النووي تزداد وتيرته. وتُبيِّن أحدث التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجود مخزون من اليورانيوم العالي التخصيب يتجاوز بكثير الحدود التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة. وليس لهذه الأنشطة غرض مدني ذو مصداقية. ونشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز التقدم في حل مسائل الضمانات المعلقة. ولم يعد بوسع إيران أن تتهرب من التزاماتها بموجب نظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار. وما زلنا ملتزمين بالعمل على ألا تكون إيران قادرة أبدا على اكتساب أسلحة نووية. ونحث إيران على استئناف الامتثال لالتزاماتها الدولية، وما زلنا على استعداد للسعي لإيجاد حل دبلوماسي.

وأخيرا، تلتزم فرنسا بالتطوير الآمن والرشيد للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في امتثال صارم لنظام ضمانات عدم الانتشار للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا قلقون بشأن الوضع في محطة زابوريجيا للطاقة التي تحتلها روسيا بشكل غير قانوني منذ آذار/مارس 2022. ونعيد التأكيد على دعمنا لركائز الوكالة الدولية للطاقة الذرية السبع للسلامة والأمن النوويين والمبادئ الخمسة التي حدَّدها المدير العام للوكالة لضمان سلامة تلك المحطة. وندعو روسيا إلى وقف عسكرة المحطة والكف عن تأجيج خطر وقوع حادث نووي.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في المجلس لترؤس هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

إن الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف طموح دائم للمجتمع الدولي. وفي عالم اليوم، تمر البيئة الأمنية الدولية بسلسلة من التغيرات والاضطرابات، حيث تطل عقلية الحرب الباردة برأسها القبيح، ويزداد

خطر حدوث سباق تسلح نووي ونشوب نزاع نووي، وتظل مسألة الانتشار النووي مسألة بارزة.

ولا يزال الطريق إلى نزع السلاح النووي طويلا وشاقا. وقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة أمنية عالمية، مشددا على ضرورة الالتزام بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ واحترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية؛ واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ والاهتمام بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان؛ وتسوية الخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور والوسائل السلمية والنظام المتكامل للحفاظ على الأمن في المجالين التقليدي وغير التقليدي. وتدعو مبادرة الأمن العالمي إلى التكيف مع المشهد الدولي الذي تغيَّر تغيُّرا جوهريا بروح من التضامن والاستجابة للتحديات الأمنية المعقدة والمتشابكة بعقلية تنشد النفع للجميع – بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات الدولية، وتحسين الحوكمة الأمنية العالمية، وتعزيز الجهود الأمنية الدولية المشتركة لغرس المزيد من الاستقرار واليقين في عصرنا المضطرب والمتغير، وبغية تحقيق السلام والتنمية الدائمين في العالم.

إن التطلع المشترك للمجتمع الدولي وهدفه هو بناء عالم ينعم فيه الجميع بالأمن. وينبغي للبلدان أن تتكاتف في ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، وأن تتمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن ترفض بحزم عقلية الحرب الباردة والمواجهة بين الكتل، وأن تعزز باستمرار سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها، وأن تنضم إلى الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

أولا، ينبغي أن نلتزم بمفهوم الأمن المشترك وأن نشكل بيئة أمنية إستراتيجية مستقرة. ولقد أوضح الرئيس شي جين بينغ مرارا أنه يجب ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبدا وألا تخاض حرب نووية أبدا، وأن على المجتمع الدولي أن يعارض بشكل مشترك استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولقد أصدر قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عام 2022 بيانا مشتركا بشأن منع وقوع حرب نووية شددوا فيه على أنه لا غالب في حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا. وعلى هذا الأساس، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستكشف التدابير الممكنة للحد من المخاطر الإستراتيجية وتتفاوض على إبرام معاهدة بشأن عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية ضد بعضها البعض وتقدم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تقلل البلدان المعنية من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية والجماعية وتتخلى عن نشر منظومة عالمية دفاعية مضادة للقذائف وتمتنع عن السعي إلى نشر قذائف متوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو في أوروبا وتوقف المشاركة النووية وما يسمى بالردع الموسع من أجل الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين من خلال إجراءات عملية. وينبغي أن تواصل البلدان تعزيز سلامة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وموثوقيتها وإمكانية التحكم فيها وتضمن خضوع منظومات الأسلحة ذات الصلة لسيطرة البشر في جميع الأوقات.

ثانيا، ينبغي أن نلتزم بنهج عقلاني وعملي ونعزز نزع السلاح النووي الدولي على نحو تدريجي ومطرد. وينبغي أن تتقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوافق الآراء بشأن نزع السلاح النووي الذي تم التوصل إليه في المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتلتزم علنا بعدم السعي إلى حيازة دائمة للأسلحة النووية. إن الأسلحة النووية هي نتاج للتاريخ، ومن الطبيعي أن يتم نزع السلاح النووي من خلال عملية تاريخية. كما أن مطالبة البلدان التي تختلف سياساتها النووية وعدد أسلحتها النووية اختلافا كبيرا بتحمل القدر نفسه من الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي والشفافية النووية لا تتسق مع منطق التاريخ أو الواقع ولا تتماشى مع توافق الآراء الدولي، وبالتالي لن تؤدي إلا إلى طريق مسدود بخصوص نزع السلاح النووي الدولي.

إن مزاعم الولايات المتحدة ضد الصين عارية تماما من الصحة وتجانب الصواب. والولايات المتحدة بالتحديد هي التي ينبغي أن تواصل الوفاء بمسؤوليتها الخاصة والرئيسية عن زيادة تخفيض ترساناتها النووية تخفيضا جذريا وجوهريا بغية تهيئة الظروف للدول

الأخرى الحائزة للأسلحة النووية للانضمام إلى عملية نزع السلاح النووي والاضطلاع بدور يحتذى به تعترف به جميع الأطراف بدلا من دور زائف.

ثالثا، ينبغي أن نلتزم بحل سياسي ونصون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وتتسم الخلفيات التاريخية لمسائل عدم الانتشار الساخنة، مثل المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية ومع إيران، بالتعقيد وترتبط ارتباطا وثيقا باستمرارية سياسات عدم الانتشار في البلدان ذات الصلة. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف بالجهود السياسية والدبلوماسية لمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لبعضها البعض من خلال الحوار والحلول المتوازنة ويجب أن تتخلى الولايات المتحدة عن التهديد باستخدام العقوبات والضغط واستخدامها.

وينطوي تعاون الولايات المتحدة بشأن الغواصات النووية مع بعض البلدان على خطر كبير يتمثل في الانتشار النووي. وهو انتهاك خطير لهدف معاهدة عدم الانتشار ومقصدها ويقوض السلام والاستقرار الإقليميين. لذلك، ينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية لتصحيحه وإعادته إلى المسار الصحيح.

وينبغي أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتصدق على بروتوكولات معاهدات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وتؤكد الصين من جديد استعدادها لأخذ زمام المبادرة في التوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ودعمها الثابت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

رابعا، ينبغي أن نلتزم بالمقصد الأصلي للتنمية المشتركة وأن نعزز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والتنمية هي حجر الزاوية لتحقيق السلام والأمن. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما لاحتياجات البلدان النامية من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأن يزيد المساعدة المالية والتقنية ذات الصلة للمساعدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أكبر في تعزيز التعاون والمساعدة في مجالات الطاقة النووية وتطبيقات التكنولوجيا النووية والسلامة والأمن النوويين. وينبغي أن تكف البلدان المعنية عن توسيع مفهوم الأمن القومي وأن تكف عن رسم الخطوط القائمة على أساس الأيديولوجية وأن تتوقف عن استخدام الرقابة على الصادرات كأداة سياسية لقمع البلدان الأخرى تحت ذريعة عدم الانتشار ولتحقيق خطتها المتمثلة في الفصل بين علاقات سلسلة الإمداد وقطعها.

وما فتئت الصين تدعو دائما إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا. وقد أعلنت الصين رسميا قبل ستين عاما أنها لن تكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف. وهو ما يدل على الشفافية الكبيرة لسياستها وموقفها المسؤول جدا، ويحافظ على درجة عالية من الاستقرار والاستمرارية ويشكل في حد ذاته إسهاما رئيسيا في نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وبغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية، فإن الصين ما فتئت تتقيد بذلك الالتزام وتواصل بحزم استراتيجيتها النووية للدفاع عن النفس وتمتنع عن المشاركة في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي وتواصل الإبقاء على قواتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لأمنها القومي وتواصل العمل على تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في المجلس. وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والأمين التنفيذي فلويد والمديرة موخاتزانوفا على أفكارهم القيمة اليوم.

كما ذكر العديد من أعضاء المجلس اليوم، لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض مطلقا. ويظل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هدفنا المشترك والنهائي.

ومع ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء استمرار تآكل الهيكل الدولي لعدم الانتشار.

وعليه، أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولا، هناك حاجة إلى دعم وزيادة تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وهذا أمر ملح في البيئة الأمنية العالمية المعقدة

حاليا. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار الدولي. وينبغي تنفيذ التزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا متسقا.

ويؤدي نظام الضمانات دورا لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية. وسنواصل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها لضمان وفاء الدول بالتزاماتها القانونية الدولية باستخدام المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حصرا.

وفي الوقت نفسه، نقدر حق التقدير دور منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الكشف عن انتهاكات عدم الانتشار والتمسك بالمعيار العالمي المناهض للتجارب النووية. إن الجهود التي يبذلها الأمين التنفيذي، السيد فلويد، من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤتي ثمارها، كما أفاد هذا الصباح. ونرحب كثيرا بمواصلة تلك الجهود. وفي الوقت نفسه، نأسف لإلغاء روسيا التصديق على المعاهدة.

ثانيا، لا بد لنا من إنهاء حالة الجمود في نزع السلاح النووي. ولم يُظهر المؤتمران الاستعراضيان الأخيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي، في حين تتهاوى المعاهدات الثنائية المتعلقة بخفض الأسلحة، وكان آخرها توقيف روسيا العمل بمعاهدة ستارت الجديدة. كيف يمكننا إنهاء الجمود؟ يبدو أن اتباع نهج تدريجي قائم على معاهدة عدم الانتشار يجمع بين العناصر الثنائية والمتعددة الأطراف أكثر السبل جدوى للمضي قدما. ولهذا السبب، تؤيد سلوفينيا الخطوات التدريجية المتمثلة في 22 خطوة التي حددتها مبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر استخدامها يظل حقيقيا. وتعرب سلوفينيا عن قلقها بوجه خاص إزاء تخفيض عتبات استخدام الأسلحة النووية التعبوية والتهديد باستخدامها. إن الإبقاء على خيار البدء باستخدام الأسلحة النووية المنخفضة القوة في المذاهب النووية أمر غير مسؤول وخاطئ بكل بساطة.

ثالثا، ذكرتنا السيدة موخاتزانوفا اليوم بأهمية القرار 984 (1995) الذي اعترف المجلس بموجبه بالضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كما إنه أكد أن المجلس سيتصرف فورا في حال وقوع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضحية لعمل أو تهديد بالعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية. ولذلك، نتوقع أن يتمكن أعضاء المجلس من تجديد ذلك الالتزام للدول الأعضاء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وأخيرا، ما زالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في ميادين السياسة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار. إننا نعلم أن المرأة عامل قوي للتغيير، وربما يمكن لإدماجها الكامل في عمليات صنع القرار النووي أن يمكننا جميعا من تحقيق الاختراق الذي طال انتظاره في جهود نزع السلاح النووي نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لليابان على عقد هذه الجلسة الهامة، وللأمين العام والسيد فلويد والسيدة موخاتزانوفا على إحاطاتهم.

ظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على مدى 50 عاما، حصنا للأمن العالمي، حيث سمحت للاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية بالازدهار مع منع تآكل معايير عدم الانتشار. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بنزع السلاح التام والكامل تمشيا مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونعيد تأكيد البيان الصادر في عام 2022 عن قادة الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس بأنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ويجب عدم خوضها. والمملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي خفضت إلى نظام إيصال واحد، ونحافظ على حد أدنى من الردع الموثوق به. لقد كنا روادا في العمل في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، ومناصرة الشفافية والنهوض بالحد من المخاطر. ونحن من أكبر المساهمين الماليين في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونستضيف 13 مرفقا من مرافق الرصد التابعة لها.

ولا يمكن للمجلس أن يكون مجاملا إزاء الانتشار النووي. فيجب علينا أن نواصل التصدي للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الالتزام بنزع السلاح النووي. ويضطلع فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1718 (2006) بعمل هام ويجب أن يحتفظ بدعم المجلس الكامل. كما ندعو إيران وسورية إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونعرب عن قلقنا البالغ لأن برنامج إيران النووي لم يكن أبدا أكثر تقدما مما هو عليه اليوم.

ومما يبعث على القلق البالغ أن روسيا، التي اضطلعت بدور هام في بناء الهيكل الدولي لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، علقت التزاماتها بموجب المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وألغت التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وانتهكت القرارات المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على الأسلحة اللازمة لحربها غير المشروعة في أوكرانيا. فنحث روسيا على إعادة تأكيد التزامها بالتزاماتها الدولية.

إن هيكلنا لعدم الانتشار يدعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية ويتيحه في جميع أنحاء العالم. والمملكة المتحدة تساعد على توسيع نطاق الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية دعما لأهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرتنا للحوار المستدام بشأن الاستخدامات السلمية، وقد قدمنا تمويلا بقيمة 4.3 ملايين دولار لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة هذا العام. ويصادف الشهر المقبل مرور 20 عاما على اتخاذ المجلس القرار 1540 (2004)، الذي يساعد على منع الأطراف من غير الدول من الحصول على مواد أسلحة الدمار الشامل، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر إكوادور على قيادتها.

إن مكافحة عدم الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح من التحديات العالمية. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك. فمعاهدة عدم انتشار قوية تعني عالما أكثر أمنا. والمملكة المتحدة ملتزمة بنجاح المؤتمر الاستعراضي في عام 2026 وتتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشارك زملائي في شكر اليابان على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس. كما أشكر الأمين العام والسيدة موخاتزهانوفا والسيد فلويد على مداخلاتهم ومشاركتهم.

إن معاناة مئات الآلاف من ضحايا القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي نُقِشَت في الضمير الجمعي للبشرية في آب/أغسطس 1945 ويجب ألا تُنسى أبدا. ويؤكد الوعي بذلك التفجير المؤلم أن القرار الأول (القرار 1 (د-1)) الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير 1946 كان مكرسا لنزع السلاح النووي. وعلى مدى عقود، كان منع المزيد من استخدام الأسلحة النووية هو العلة الحقيقية لوجود الأمم المتحدة. وقد اضطلعت منظمتنا بدور حاسم في ذلك الصدد بتمكينها من إجراء الحوار حتى بين أصعب الجبهات، حتى في لحظات التوتر الشديد.

لأنه ينبغي لنا أن نتذكر أنه عندما كان العالم على حافة الانهيار، خلال أزمة الصواريخ الكوبية، كان القادة في ذلك الوقت قادرين على اتخاذ خطوة نحو بعضهم البعض من أجل احتواء أكثر الأخطار رعبا. وأدت تلك اللحظة من التوتر الأقصى إلى بدايات الانفراج ووضع صكوك متعددة لتحديد الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والآن فهمنا أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض مطلقا.

وفي وقت يتسم بالتقلب الجيوسياسي غير المسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أن تلك الحقيقة، التي عاشها ضحايا هيروشيما وناغازاكي، والتي أكدها السيد غورباتشوف والسيد ريغان في عام 1985 وأعاد تأكيدها الأعضاء الدائمون في هذا المجلس في كانون الثاني/يناير 2022، لا تبقى حبرا على ورق.

ولتحقيق ذلك، يجب علينا أولا أن نعود إلى طريق نزع السلاح النووي، كما يشدد الأمين العام في خطته الجديدة للسلام. فالحفاظ على نظام دولي قائم على القانون الدولي والقواعد الدولية أمر أساسي لأمننا الجماعي. وإحراز التقدم نحو نزع السلاح النووي التزام بموجب معاهدة

عدم الانتشار. وتظل الالتزامات التي قطعت في تلك المعاهدة سارية ويجب تنفيذها. ويساورنا القلق إزاء نقض الصكوك الأساسية لتحديد الأسلحة النووية، بل وانتهاكها. إن أكبر ثلاث دول نووية لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ندعوها وجميع الدول الأخرى المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التوقيع والتصديق على ذلك الصك من دون تأخير. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور رئيسي في تعزيز تلك المعايير. وينبغي له أن يستلهم من إجراءاته السابقة، على سبيل المثال قراره 984 (1995)، التي منح بموجبها ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي نفس الوقت، يجب علينا أن نقلل من المخاطر النووية. وذلك ليس بديلا لنزع السلاح النووي ولا هو شرط مسبق له. لكن المخاطر التي يفرضها سباق التسلح النووي لا يمكن إنكارها، ولا بد من إدانة الخطاب النووي الأخير. بالإضافة إلى ذلك، تشكل التقنيات الجديدة، لا سيما في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، تحديات غير مسبوقة. وتدعو سويسرا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إجراء حوار مستمر بشأن الحد من الخطر النووي بغية اعتماد التزامات ملموسة. ونحث الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس والدول الحائزة للأسلحة النووية على النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة، على سبيل المثال، بإنشاء قنوات اتصال للأزمات لتجنب سوء التفاهم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التحلي بالشفافية بشأن سياساتها ومذاهبها وترساناتها.

وأخيرا، يجب الحفاظ على الهيكل العالمي لعدم الانتشار وتعزيزه، فنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة. وقد أسهمت معاهدة عدم الانتشار إسهاما كبيرا في الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومن هنا تأتي أهمية بذل كل ما في الوسع لضمان استمرار وجودها. وتنشأ شواغل رئيسية من التطور السريع للبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والانهيار التدريجي لخطة العمل الشاملة المشتركة والأسئلة المفتوحة العديدة التي أثارتها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران. وتذكر سويسرا بأن قرارات المجلس ملزمة ويجب أن تنفذها جميع الدول الأعضاء. كما ندعو جميع الدول إلى تطبيق أعلى معايير الضمانات النووية من خلال اتفاق ضمانات شامل يكمله بروتوكول إضافي.

وتقع على عاتق المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب علينا أن نقدم استجابات للمخاطر النووية الراهنة. وتقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين مسؤولية خاصة عن النهوض بنزع السلاح النووي. وعليها أيضا واجب احترام وصون دعائم هيكل عدم الانتشار. وسيكون تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، دليلا آخر على ذلك الالتزام. وبصفتي رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، أحث جميع أعضاء المجلس على العمل بصورة بناءة للحفاظ على هذه الأداة الهامة للجنة.

كما قال الأمين العام في خطابه أمام المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار: "لا يمكن أن يتحقق السلام في غياب الثقة والاحترام المتبادل". وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية المساعدة في إعادة بناء تلك الثقة. وفي ذلك السياق، يمثل الميثاق من أجل المستقبل فرصة هامة للبناء على دروس الماضي بإعادة تأكيد واستئناف الطريق المؤدي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فلنتحمل هذه المسؤولية الآن، في الوقت الحاضر.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الإحاطة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. كما أودّ أن أشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه وأشكر الأمين التنفيذي فلويد والمديرة التنفيذية موخاتزانوفا على إحاطتيهما.

تتسم البيئة الجغرافية السياسية الراهنة بمستويات غير مسبوقة من التقلبات، حيث تدور نزاعات متعددة داخل الدول وبينها وفيما بينها. وهي تنطوي في العديد من الحالات على استخدام أسلحة عشوائية

بطابعها تنتهك صكوك نزع السلاح المتعددة وتؤدي إلى سقوط أعداد أكبر من القتلى في صفوف المدنيين. ويحدث كل ذلك على خلفية خطاب خطير بشأن الأسلحة النووية يستهدف جعل التهديد باستخدام هذه الأسلحة أمراً عادياً.

والمضي قدما على هذا المسار يعني السير بتهور نحو كارثة عالمية. ولذلك، يجب علينا أن نتصدى بشكل مباشر للتهديدات التي تواجه الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولدى القيام بذلك، هناك حاجة إلى تعزيز دور مجلس الأمن والنهوض بتنفيذ الصكوك الرئيسية لعدم الانتشار وضمان الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الناشئة في مجال نزع السلاح النووي وضمان مشاركة المرأة في مناقشات نزع السلاح وعمليات صنع القرار المتعلقة بذلك.

أولا، ثمة دور هام لمجلس الأمن في الحد من المخاطر من خلال تعزيز الوعي بصكوك نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتنفيذها. وكما هو منصوص عليه في المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، يقع على عاتق المجلس واجب توطيد السلام بأقل تحويل للموارد نحو التسلح ومسؤولية مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك أي حالات عدم امتثال لهذه الالتزامات.

ويمكن أن يؤدي سحب الاستثمارات من التسلح دورا حاسما في الحد من خطر نشوب نزاع نووي. ومع ذلك، فمن الواضح تماما أن التركيز ينصب على الحفاظ على مستويات الترسانات النووية وتحديثها وحيازتها، بينما تُستثمر موارد أقل في المبادرات الإنمائية وفي النهوض بتنفيذ الصكوك الرئيسية لعدم الانتشار. ويجب أن يتغير هذا الوضع، وإلى الأفضل. وعلى الرغم من مسؤوليات الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، يجب على مجلس الأمن أن يكثف جهوده وأن ينهض بتنظيم التسلح وخفضه، بما يشمل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفي إطار الحد من خطر نشوب نزاع نووي وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام المرتبط بها، يجب التركيز أيضا على النهوض بجهود تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الصكوك الرئيسية، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أحرزت تقدما كبيرا. ولكن يجب بذل المزيد من الجهد.

تقر غيانا بأن التكنولوجيات الجديدة والناشئة تشكل تحديات لنظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنظيم تلك التكنولوجيات واستخدامها بشكل مسؤول من أجل الصالح العام. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو أيضًا إلى تعزيز استخدامها في التحقق والرصد من أجل النهوض بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

أخيراً، وفيما يتعلق بدور المرأة، لا شك في أن المرأة يمكن أن تساهم في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأود أن أذكر بأن القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، يشدد على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صون السلام والأمن وتعزيزهما وضرورة زيادة دورها في صنع القرارات.

وغيانا، بصفتها من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، تؤيد الدعوة إلى أن تكون الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها في كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام. ونؤمن إيمانا راسخا بأن المرأة يجب أن تكون جزءا من مناقشات نزع السلاح، على جميع المستويات لأنها تتأثر بشكل غير متناسب في النزاعات ولا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في عملية صنع القرار.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غيانا بالنهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وأن أؤكد من جديد أن الوسيلة الوحيدة لمنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي من خلال القضاء التام عليها.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

ونشكر اليابان على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت. وفي سياق التوترات الجغرافية السياسية المتزايدة، يقع على عاتق مجلس الأمن

التزام بتشجيع وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتلتزم مالطة منذ أمد بعيد التزاما لا يتزعزع بنزع السلاح النووي الكامل. ولا يمكن أن يكون استخدام الأسلحة النووية مبرراً أو مقبولا أبدًا. ولم يعد بإمكاننا السماح بما يسمى بمبدأ الردع. فهو مفهوم خاطئ ومتناقض ويشكل تهديدًا لوجودنا.

وكما أشار الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، فإن هيكل نزع السلاح آخذ في التآكل. ويجري انتهاك نظام عدم الانتشار النووي. والأمران مترابطان ترابطا لا ينفصم ويجب المضي فيهما بطريقة منظمة. ولا يمكن أن تكون تدابير الحد من المخاطر بديلاً عن نزع السلاح. وفي نهاية المطاف، فإن أفضل طريقة لضمان عدم الانتشار النووي هي القضاء التام على الأسلحة النووية.

كما يؤدي المجتمع المدني وحركات السلام النسائية دوراً حاسمًا في هذا الميدان. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة على جميع المستويات في جميع محافل نزع السلاح وعدم الانتشار.

على الرغم من فشل المؤتمرين الاستعراضيين السابقين في اعتماد وثيقة ختامية، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. وبصفتنا دولة طرفاً في المعاهدة، فإننا ملتزمون تماماً بأهدافها ونؤكد مجدداً على ضرورة تحقيق عالميتها. ونأمل أن يسفر المؤتمر الاستعراضي القادم عن نتائج جوهرية.

يرتكز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة. ولا يمكن أن تكون التوترات الحالية مبرراً للتأخير. وإنما ينبغي أن تكون سببًا للإسراع بتنفيذ المادة.

وقد وقعت مالطة أيضا وصدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي اتفاق تاريخي يسد ثغرة قانونية بوصفه أول حظر صريح للأسلحة النووية. والمعاهدة متوافقة تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومكملة لها. وهي تعزز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنها تعترف بالأثر الجنساني للأسلحة النووية، بما في ذلك ما يتعلق بمساعدة الضحايا. وسنواصل الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي عليها بهدف إيجاد زخم لإحياء المحادثات الدولية لنزع السلاح.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة أساسية أخرى من ركائز نظام عدم الانتشار النووي، وهي معترف بها على نطاق واسع باعتبارها واحدة من أنجح الصكوك الدولية. ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بالمعاهدة ونشيد بعمل الأمين التنفيذي فلويد من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها. ونأسف بشدة لانسحاب إحدى الدول المدرجة في المرفق 2 من المعاهدة ونواصل حث جميع الدول على التصديق عليها دون مزيد من التأخير.

تقوض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نظام عدم الانتشار النووي بشدة. وتواصل بيونغ يانغ تطوير برنامجها غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل، بسبل من بينها إجراء التجارب المستمرة للقذائف التسيارية.

وتشكل هذه الأعمال انتهاكا للعديد من قرارات المجلس ونظم الجزاءات. فهي تسهم في إضعاف نظام عدم الانتشار. وكما ذكرنا آنفا، فإن التهديد الذي يشكله برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل يتجاوز شبه الجزيرة الكورية. ومن شأن استمرار صمت المجلس وعدم تصرفه أن يشجعا الجهات التي يحتمل أن تقوم بنشر الأسلحة في جميع أنحاء العالم. وقد أثبت المجلس قدرته على العمل معا بشأن عدم الانتشار عندما اتخذ القرار 1540 (2004) بالإجماع قبل 20 عاما. ويجب أن نواصل البناء على هذه الجهود. ولتحقيق هذه الغاية، ستواصل مالطة دعم جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والهيئات الأخرى. ونتطلع أيضا إلى الدورة المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام 2026.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لليابان على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب. وأود أن أشيد بجهود اليابان لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار. وأعرب عن

امتناني للأمين العام على بيانه. وأشكر السيد روبرت فلويد على إحاطته، واستمعت باهتمام أيضا إلى السيدة غوخار موخاتزانوفا.

إذ نجتمع اليوم، نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات الدولية والتهديد الذي يلوح في الأفق بنشوب حرب نووية. إن نزع السلاح النووي ليس مجرد التزام قانوني بل هو أيضا واجب أخلاقي، لأن الأسلحة النووية لا تزال تمثل أخطر تهديد للبشرية ولبقائها. والعواقب الإنسانية الكارثية لتلك الأسلحة تذكرة بآثارها المدمرة. ونشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي، على الرغم من الجهود التي تبذلها معظم الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، تحث الجزائر، باعتبارها مناصرا ثابتا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وندعو أيضا الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية من دون تأخير ومن دون شروط. ويشكل العجز عن التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمرين السابقين لاستعراض المعاهدة مصدر قلق كبير للجزائر. ونناشد جميع الدول الأطراف، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تشارك مشاركة بناءة في الحفاظ على سلامة نظام معاهدة عدم الانتشار.

وثانياً، ترحب الجزائر ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وباعتماد إعلان فيينا وخطة عمل فيينا.

وثالثاً، نؤكد على الأهمية الحاسمة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق عليها.

ورابعاً، تشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية اللبنات الأساسية لعالم خال من الأسلحة النووية. والجزائر، باعتبارها من أوائل الدول الأفريقية التي صدقت على معاهدة بليندابا، ثابتة في التزامها بتنفيذها. ونشدد أيضا على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونشيد بنجاح عقد مؤتمر الأمم المتحدة المخصص لهذا الهدف. ويجب ترجمة الإدانة التي أعربت عنها الدول الأعضاء التي شاركت في المؤتمر وإدانة التهديدات النووية الإسرائيلية، لا سيما التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد غزة، إلى إجراءات مجدية.

وفي الختام، تدعو الجزائر إلى وضع صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإلى التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك مخزوناتها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت فلويد، على إحاطتيهما. واستمعنا باهتمام شديد أيضا إلى مديرة البرنامج في مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، السيدة غوخار مخاتزانوفا.

وجلسة اليوم فرصة طيبة جدا لكي نتذكر العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على استخدام الأسلحة النووية. وندرك مدى حساسية هذه المسألة بالنسبة لليابان، البلد الذي كان ضحية لاستخدام الولايات المتحدة الأسلحة النووية. فنتيجة للقصف النووي الذي قامت به القوات المسلحة للولايات المتحدة في آب/أغسطس 1945، دُمرت مدينتا هيروشيما وناغازاكي اليابانيتان. وهذه هي الحالة الوحيدة في تاريخ البشرية التي استُخدمت فيها الأسلحة النووية ليس لأغراض التجربة، بل لأغراض عسكرية وسياسية وضد المدنيين.

ونأسف لأن ممثلي اليابان أنفسهم، بينما ينشرون دعاية زائفة حول ما يزعم أنه خطاب تهديدي نووي من روسيا، لا يجدون الشجاعة للإشارة مباشرة إلى البلد المسؤول عن وفاة مئات الآلاف من مواطنيهم، أي الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب بالضبط، من الأهمية بمكان الحفاظ على الذاكرة التاريخية للعواقب المروعة التي ترتبت على خطوة واشنطن الرعناء، بغض النظر عن المدة التي مرت منذ اتخاذها. وعلى حد علمنا، لم تعرب واشنطن أبدا عن ندمها على هذه الخطوة أو تستخلص منها أي استنتاجات. وعدم إشارة أي من أعضاء مجلس

الأمن الذين ذكروا هيروشيما وناغازاكي اليوم في الواقع إلى أن واشنطن كانت مسؤولة إنما يشجع زملاءنا الأمريكيين ويغذي إيمانهم الوهمي بعصمتهم من الخطأ وإفلاتهم من العقاب.

وينبغي لأعضاء المجلس التفكير في نوعية الدور الذي يمكنهم المطالبة بممارسته في تسوية القضايا الدولية إن كانوا يصرون على اعتماد سياسة شبيهة بسياسة النعام ويخشون تسمية الأمور الواضحة التي لا جدال فيها بمسمياتها، حتى في سياق تاريخي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما ننظر إلى الحالة المحبطة التي تسود اليوم في مجال الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. وذلك نتيجة لسياسة متسقة وثابتة للولايات المتحدة وحلفائها تهدف إلى تقويض الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي محاولة لكسب أقصى قدر ممكن من حرية التصرف، فإن واشنطن إما أنها دأبت على الانسحاب من اتفاقات أساسية في هذا المجال، مثل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، ومعاهدة السماوات المفتوحة، أو أنها حرصت على أن يكون تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة مستحيلا، كما كان الحال بالنسبة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدة الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها. والآن، أزال الغرب قناعه تماما بل إنه لا يحاول إخفاء أنه يريد إلحاق "هزيمة استراتيجية" ببلدي. إن مسار معاداة روسيا المتفشي الذي تتبعه الولايات المتحدة وحلفاؤها محفوف بخطر التصعيد الذي قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين دول نووية.

لقد سمعنا اليوم من زملائنا الغربيين مجموعة كاملة من الادعاءات والاتهامات السخيفة، بما في ذلك في سياق موضوع أوكرانيا، والتي لا تمت للواقع بصلة. وقد أكدت قيادة بلدي مرارا أن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة تماما. والشروط التي يجوز بموجبها استخدام الأسلحة النووية منصوص عليها بوضوح في عقيدتنا النووية التي نتقيَّد بها تقيدا صارما. ونأسف لأنه لم ينطق أحد اليوم بكلمة واحدة تدين من يؤججون حقا الخطاب النووي. فعلى سبيل المثال، وزير دفاع الولايات المتحدة، لويد أوستن، الذي أكد استخدام كافة القدرات الدفاعية، بما في ذلك الأسلحة النووية، في إطار الردع المُوسَّع في شبه الجزيرة الكورية، أو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أكد مهددا أن "إيران يجب أن تواجه تهديدا نوويا ذا مصداقية". وإننا نتذكر أيضا مدى السهولة التي كان أولئك في لندن مستعدين بها للضغط على الزر النووي. ونرى أيضا في باريس زيادة في الخطاب غير المسؤول، الذي يهدد بإغراق العالم في خضم حرب نووية.

ولسوء الحظ، الغالبية العظمى من مبادرات زملائنا الغربيين، على الرغم من أنها مكسوة بعبارات جميلة، فإنها في الواقع غير ذات جدوى وهي في أحسن الأحوال مجرد ترويج ذاتي من جانبهم. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع القرار بشأن عدم نشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي الذي ذكرته الولايات المتحدة، والذي قُدِّم في نهاية الأسبوع الماضي، هو، وفقا لتقييمنا الأولي، وثيقة مُسيَّسة إلى حد كبير، وبعيدة كل البعد عن الواقع. وهذا ليس بالأمر المستغرب، لأن الخبراء لم يقوموا بصياغته مطلقا ولم يُناقَش في محافل دولية متخصصة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح أو لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولذلك تكوَّن لدينا انطباع قوي بأن مشروع القرار مجرد حيلة دعائية أخرى من جانب واشنطن.

وبطبيعة الحال، نتمنَّى جميعا أن نستيقظ يوما ما في عالم خال من النزاعات ولا توجد فيه تهديدات استراتيجية. إن الهدف النبيل الذي يجمعنا هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن في هذه المرحلة يبدو ذلك الهدف بعيد المنال إلى حد ما. ويُشكِّل امتلاك الأسلحة النووية في هذه المرحلة عاملا مهما في الحفاظ على التوازن الإستراتيجي. ومن المهم أن نفهم أن تقويض هذا التوازن من شأنه أن يغرق العالم في فوضى حروب لا نهاية لها ومحاولات لفرض الهيمنة بالقوة.

ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي إلا من خلال تدابير تدريجية مدروسة بعناية تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص والجهود الرامية إلى الحفاظ على التوازن الإستراتيجي. ويجب أن نعتمد نهجا شاملا وأن نتصرف وفقا لنص وروح المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون محاولة انتقاء عناصر مُعيَّنة من عملية نزع السلاح العامة والكاملة. وفي الوقت نفسه، تتحمل الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية عن تحسين الحالة الدولية، ومن ثمَّ، عن تنفيذ أحكام نزع السلاح الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

ولا يوجد طريق مختصر لإيجاد عالم خال تماما من السلاح النووي. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بتحريم الأسلحة النووية فورا أو بمحاولة وضع جدول زمني لإزالتها. كيف يمكن للمرء أن يتنبأ بالوقت الذي ستكون فيه البشرية مستعدة للتخلي بشكل نهائي عن النهج العسكري لتسوية النزاعات؟ لا أحد يعرف الإجابة على هذا السؤال. وهذا هو السبب في أن فكرة الرفض الفوري غير المشروط للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تؤدي إلى نتائج عكسية وخاطئة، وفي ظل الظروف الراهنة، فكرة شعبوية في جوهرها. وهذا النهج، الذي لا يأخذ في الاعتبار حقائق الاستقرار الإستراتيجي أو المصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية، سيؤدي إلى تناقضات متزايدة بين الدول ويقوض سلطة معاهدة عدم الانتشار.

ومن المهم أيضا التذكير بأنه توجد منابر مُخصَّصة للخبراء لمناقشة مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار – عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، واللجنة الأولى للجمعية العامة، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح. ولا نرى سببا مقنعا لمناقشة موضوع نزع السلاح النووي في مجلس الأمن أيضا. وينظر المجلس في عدم الانتشار من حيث صلته ببلدان مُعيَّنة ومن خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، حيث ينظر في منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف من غير الدول.

ويساورنا قلق بالغ لأن نظام عدم الانتشار، وهو أحد العناصر الأساسية للأمن الدولي، يخضع لاختبار جدي في ظل انهيار النظام القائم للاتفاقات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. إن أكثر من نصف قرن من تاريخ معاهدة عدم الانتشار يؤكد أهميتها لجميع الدول الأعضاء – الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء. وينبغي ألا يغيب عن البال أن السمة الفريدة لمعاهدة عدم الانتشار، التي مكَّنت حينها من التوقيع على المعاهدة وقربها من تحقيق العالمية هي توازنها الدقيق بين ثلاث ركائز أساسية: عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وكما يتضح من نتائج المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2022 ونتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام 2026، لا تزال الاختلافات في وجهات النظر بشأن نزع السلاح النووي تتعمق. وفي الوقت نفسه تصب بعض الدول الغربية الزيت على النار أيضا بتسييس المناقشات من أجل النهوض بأهدافها الخاصة. وأود أن أُذكِّر بأن هذه هي بالضبط الطريقة التي تم بها وأد مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2022. فقد كان هناك إدخال متعمد لمقاطع استفزازية وغير مقبولة بداهة معادية لروسيا ولا علاقة لها بهدف عدم الانتشار النووي.

وتلتزم روسيا التزاما راسخا بالمبدأ القائل بأنه لا غالب في حرب نووية وأنه يجب ألا تُشن. ولهذا السبب بالتحديد يجب أن نمنع نشوب نزاعات مسلحة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نتوقع من زملائنا الغربيين أن يتخلوا عن مسارهم المحفوف بالمخاطر والمُدمِّر.

وفي إطار العملية الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، نحن منفتحون على الحوار البناء مع جميع البلدان المهتمة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المزيد من نزع السلاح النووي على أساس تعزيز الأمن الدولي ومراعاة مصالح جميع الأطراف.

أما فيما يتعلق بمسألة الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بغية التوصل إلى اتفاقات جديدة بشأن تحديد قذائف الأسلحة النووية، فإنه لا يمكن فصلها عن السياق السياسي والعسكري العام. ولا نرى أي أساس ل هذا العمل في سياق محاولات الدول الغربية "إلحاق هزيمة إستراتيجية" ببلدي ورفضها احترام مصالحنا الحيوية. ولن يكون أي تفاعل في هذا المجال ممكنا إلا إذا أعادت الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي النظر بشكل جذري في مسارهما المناهض لروسيا وأظهرتا استعدادهما للمشاركة في حوار شامل يأخذ في الاعتبار جميع عوامل الاستقرار الإستراتيجي الرئيسية ويزيل الأسباب الجذرية لخلافاتنا الأساسية بشأن مسألة الأمن.

ولن نسترشد بالكلمات الجميلة والنداءات الجوفاء، بل بالأفعال التي أظهرت حتى الآن على نحو مقنع عدم اهتمام الولايات المتحدة وحلفائها بأي محادثة جادة، محادثة يهتم بها العالم بأسره، كما سنحت لنا الفرصة لنرى اليوم. والهستيريا والتهديدات من واشنطن ولندن وبروكسل لا ترهبنا على الإطلاق ولا تغيِّر الصورة العامة. وكلما أسرع خصومنا في إدراك ذلك وكفّوا عن إلقاء اللوم على الآخرين، كانت الفرص أفضل في أن تتباطأ على الأقل عقارب ساعة نهاية العالم التي ذكرها الأمين العام، وفي أفضل الأحوال أن تتراجع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.